

# التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ لِتَرْكِيبِ (أَيِّ) وَصَلَةِ النَّدَاءِ

د. رياض رزق الله أبو هولا

د. أحمد حسن الحسن

الجامعة الهاشمية - كلية الآداب - قسم اللغة العربية (الأردن)



## التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ لِتَرْكِيْبِ (أَيِّ) وَصَلَةِ النَّدَاءِ

د. رياض رزق الله أبو هولا

د. أحمد حسن الحسن

### الملخص:

هذه دراسة تتناول (أَيِّ) وصلة النداء، وما تقع فيه من تركيب؛ إذ كانت أجزاءه محل خلاف بين العلماء، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود عدد من الآراء المنسوبة إلى غير أصحابها في هذه المسألة وهي: القول بأنَّ (أَيِّ) صلة لا وصلة لنداء ما فيه (أل) المنسوب للأخفش، وجواز نصب تابع (أَيِّ) عند المازني، وجواز الاستغناء عن وصف اسم الإشارة بما فيه (أل) المنسوب لابن مالك تبعاً لابن عصفور، وكلها آراء قد سبقوا إليها. كما تعددت الآراء في ماهية ال(ها) الملحقه بـ(أَيِّ) ونظنَّ أنَّ الصواب أنَّها تولدت من ألف الوصل في المعرف بعد (أَيِّ) لأجل تسهيل النطق. وكان إعراب التابع لـ(أَيِّ) محل خلاف، إذ أعرب وصفاً أو عطف بيان، ونظن أنه لا إشكال في إعرابه منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه المنادى في الحقيقة، و(أَيِّ) وصله لا محل لها من الإعراب، أو أن يعرب بدلاً منها.

الكلمات المفتاحية: أَيِّ- وصله النداء- التركيب- التحليل.

## Syntactic Analysis of the Vocative Particle *ʔayy*

### Abstract:

This study investigates the debatable structures of the vocative particle *ʔayy*. This work has come up with a number of results, one of which is the existence of a number of opinions which were attributed to its non-founders in this concern. These opinions are: (i) *ʔayy* is a relative particle (*ṣilah*), but not a vocative particle (*waṣlatu nidaaʔ*) which connects the defined vocative noun. This opinion was mistakenly attributed to Al-Akhfash. (ii) The license of assigning the accusative case for the *ʔayy*'s subordinate, which was mistakenly attributed to Al-Mazini. (iii) The optional dispense of the relative pronoun by the definite noun, which was mistakenly attributed to Ibn Malik after Ibn ṢAsfur. A variety of opinions have also been emerged concerning the *-ha* attached to *ʔayy*. The researches argue that it takes place from the relative *ʔalif* together with the defined noun after *ʔayy* for ease of articulation. The syntactic structure of nouns following *ʔayy* is also debatable. Some argue that it is parsed as an attribute (*wasf*), and some parse it as an appositive (*ṣatf bayaan*). However, the researchers have assumed that it is possible to be parsed as a primitive vocative noun which is assigned the diacritic *-u* replacing its accusative counterpart because it is the real vocative noun. *ʔayy* is therefore, a connecting particle which is not parsed syntactically.

Alternatively, they argue that the vocative noun is presumably parsed as an appositive of this particle.

**Keywords:** ʔayy, Vocative Particle, Construction, Analysis.

## المقدمة:

البحث في العربية وعلومها باب يتسع لكل شغوف بها، فللغربية تراث عظيم تتميز به عن سائر الأمم ولغاتها، وفي مقدمة هذا التراث الدراسات النحوية واللغوية بشكل عام، والناظر فيه يجد أنه محاط بالدراسات والمؤلفات في كل فرع من فروع اللغة، بل في كل جزء من جزئياتها، فيظن الباحث أن لا موضع قدم له فيه، ومع هذا فما زال المجال رحباً أمام كل دارس، إذ أتاحت التقانة لنا سرعة الوصول للمعلومة، وازدادت جهود التحقيق لتراث علمائنا الأكابر في مختلف العصور، وفيه ما فيه من تعدد الآراء، واختلاف وجهات النظر، ومن هنا جاء هذا البحث ساعياً وراء تناول أداة من الأدوات النحوية، كثر الحديث حولها، والاختلاف في أحكامها، فلا نكاد نجد رأياً فيها وفيما يتعلق بها من تركيب إلا وعليه اعتراض، بل وأسندت العديد من الآراء فيها لغير أصحابها، هذه الأداة هي (أَيِّ) الوصلة لنداء ما فيه (أل)، وعزز البحث فيها أن لا أحد - في حدود اطلاعي - أفردا في دراسة مستقلة بسط فيها آراء العلماء حتى عصرنا الحاضر.

ولقد تناولت المسائل متعلقة بهذه الأداة، وبتركيب الجملة الحاوي لها، وبناء على ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، حمل الفصل الأول عنوان: بين يدي أَيِّ الوصلة، وقسمته إلى مبحثين حمل المبحث الأول عنوان: الدراسات السابقة لـ(أَيِّ) وصللة النداء، وكان المبحث الثاني بعنوان: أَيِّ من حيث إثبات الوجود أو نفيه. وقسمت كل فصل من الفصلين الثاني والثالث إلى ثلاثة مباحث، فكانت على النحو الآتي: الفصل الثاني: جملة (أَيِّ) وصللة النداء (التركيب والإعراب)، ومباحثه هي: المبحث الأول: تركيب (يا أَيُّها الرجل)، المبحث الثاني: حكم (الرجل) في قولنا: يا أَيُّها الرجل، من حيث البناء والإعراب، المبحث الثالث: جواز نصب (الرجل) في قولنا: يا أَيُّها الرجل عند المازني وموقف النحاة منه.

وحمل الفصل الثالث عنوان: أحكام التابع في جملة (أيّ) وصلة النداء، أمّا مباحثه فهي: المبحث الأول: الممنوع من الوصف، المبحث الثاني: وصف تابع (أيّ)، المبحث الثالث: موقع اللفظ التابع لـ(أيّ) من الإعراب. ثم أتبع ذلك بخاتمة بينت فيها أهم ما وصلت إليه من نتائج.

وكان منهج البحث وصفيًا تحليليًا؛ إذ قمت بجمع الآراء التي تناول فيها العلماء هذه الأداة، ثم قمت بعرضها ومناقشتها من خلال كتب النحو وكتب اللغة المختلفة، محاولاً الوصول إلى ترجيح رأي غلب الظن بأنه صواب، أو تصويب معلومة سادت في إسناد رأي لعالم ما وهو ليس له أو مسبوق إليه.

### الدراسات السابقة لـ (أيّ) وصلة النداء:

لا شك أنّ العلوم بشكل عام تتسم بالهرمية أو التكامل في تناولها، فكل دراسة لا بدّ أن تفيد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع المقصود بالدراسة، أو عرجت على شيء من جزئياته، وقد تناول عدد من العلماء والباحثين (أيّ) الندائية بالدراسة، سواء أكان في بحث مستقل أم ضمن دراسة لموضوع أكبر منها. أمّا اللتان تناولتا (أيّ) الندائية فهما:

أولاً: رسالة (شفاء العُلة في تحقيق مسألة (أيّ) المجعولة وصلة) لأحمد بن محمد الحمويّ (١٠٩٨هـ) وهي من تحقيق الدكتور: حازم سعيد البياتي<sup>(١)</sup>. وقد عرف المحقق بالمؤلف وآثاره والمخطوط الذي اعتمد عليه وما يقابله من نسخ أخرى، ثم جاء النص المحقق بسبع ورقات، حيث كانت الرسالة ردّاً على ما قاله ابن كمال باشا من أنّ (أيّاً) منادى مفرد معرفة، ثم نقض كلامه وقال بأنّها نكرة ولا تصلح أن تكون موصوفاً، وعليه لا بدّ من تقدير موصوف، فعند القول: يا أيّها الذين، يكون التقدير: يا أيّها (القوم) الذين، وردّ عليه الحموي بأنّ العلماء جميعاً

أكدوا أنّها معرفة توصف بأحد ثلاثة؛ ما اتصلت به (أل) من أسماء الأجناس، أو الاسم الموصول المقترن ب(أل)، أو اسم الإشارة، ثم بين أن تقدير ابن كمال لا يخرج المسألة من باب الوصف؛ إذ إنّ المقدر يكون صفة لأيّ.

وذكر أنّ المعتد هو قول الرضي؛ إذ لا يجوز اجتماع أداتي تعريف (يا وأل) على معرف واحد، ولذا طلبوا اسمًا مبهمًا يقع عليه النداء، بشرط قطعه عن الإضافة، وراح يقارن بين (أَيِّ) وغيرها من المبهمات وأنها أشدهن إبهامًا، رادًا على من التمس العذر لما قاله ابن كمال باشا من العلماء. وعرج على أنّ ال(ها) في أيها عوض عن محذوف، وهو المضاف إليه. وأكد على أنّ الاسم بعدها حقه الرفع؛ لأنه المقصود بالنداء، وذكر المسألة الخلافية بين الجواليقي وملك النحاة، والتي نقلها ابن الشجري حول حركة التابع لأيّ، فهل هي حركة إعراب أم بناء أم إتباع؟ وقد رجح رأي الرضي بأنّ التابع يتبع حركة متبوعه في حالة الإعراب لا البناء، ولذلك نقول: جاءني هؤلاء الكرام لا الكرام.

وأطال الحديث أثناء هذه الرسالة عن الاسم الموصول (الذين) إذ هو ليس جمعًا للذي كمال قال بذلك ابن كمال باشا؛ لأنّ الذين لا تكون إلا للعاقل، والذي تكون له ولغيره، والأصل أن يكون الجمع كالمفرد في دلالته.

ومن السابق نرى أن هذه الرسالة تختلف عمّا نحن بصدد من دراسة (لأيّ) في العديد من الجوانب؛ إذ تركز هذه الدراسة على البحث في صحة إسناد الآراء المتعلقة بهذه المسألة للعلماء، كما لم تعالج رسالة الحموي تركيب الجملة الندائية وآراء العلماء فيها، ولا الآراء في إعراب التابع، ولا حكم تابع التابع، واقتصر على رأي واحد في علة إضافة ال(ها)، ولم يقف عند إجازتهم نصب التابع، والخلاف في ذلك، ولا الممنوع من الوصف في هذا الباب، وخلاف العلماء في تجويز غير

الثلاثة المذكورة، ويلاحظ أنه لم يذكر آراء متقدمي النحاة كسيبويه وغيره من النحاة، وغير ذلك من الجزئيات.

**ثانياً:** بحث (الوصلة في النداء) للدكتور محمد بن نجم السيالي<sup>(٢)</sup>. حيث تناول الباحث نداء ما فيه (أل) بدون وصلة، والنداء مع وصلة النداء، وأشكال الوصلة في القرآن الكريم، ويقع البحث في تمهيد ومبحثين، عالج فيه عدم جواز نداء ما فيه (أل) مباشرة، إلا في خمسة مواضع هي: لفظ الجلالة، ومحكي الجمل ك (يا المنطلق زيد)، والموصول المقترن ب (أل)، وواسم الجنس المشبه به ك (يا الأسد شدة)، ونداء الضرورة كما في الشعر. ثم تناول الوصلة في الحديث فبين معناها، وأنواعها، وعلّة الإتيان بالوصلة، وذكر أنواع (أيّ) وذكر رأي الأخص في كون الوصلة في الحقيقة هي أيّ الموصولة حذف صدر صلتها، وبين أن (أيّ) الوصلة لا تضاف لأنها مبهمة، وأن ال(ها) تلحقها عوضاً عما فاتها من الإضافة.

ووضح الدكتور أنواع التابع لأيّ، وآراء العلماء في إعرابه، وذكر رأي المازني الذي يميز النصب في هذا التابع، فرأى أن ذلك من قبيل القليل والكثير، ثم عرج على تابع التابع وجواز رفعه ونصبه، وتوقف أخيراً عند (أيّ) الوصلة في القرآن الكريم من حيث صور مجيئها، وتكرارها، وتذكيرها وتأنيتها.

والحقيقة أنّ دراسة الدكتور السيالي دراسة جيدة فيها ذكر للآراء المختلفة، بيد أن دراستي تختلف عنها في العديد من الجوانب؛ إذ إنها كما قلت سابقاً تركز على البحث في صحة إسناد الآراء في هذه المسألة لأصحابها، إذ يظهر من خلال البحث أن غالب الآراء المسندة للعلماء كانت آراء لمن سبقهم من العلماء، ولقد اقتصر السيالي على رأي واحد في علة إضافة ال(ها)، ولم يفصل الحديث في حكم الرجل من حيث الإعراب والبناء وآراء العلماء قديماً وحديثاً، ولم يتطرق للممنوع من الوصف في هذا الباب بشكل مفصل والخلاف فيه،

وإضافة لما سبق فإننا استعنا بعلم الأصوات لتفسير بعض الأمور، وعرجنا على آراء بعض المحدثين، ولنا رأي آخر في إعراب (أَيِّ) وتابعها وجزئيات أخرى ماثورة في ثنايا البحث.

وأما ما كان من دراسات ضمت بين طياتها الحديث عن (أَيِّ الوصلة) فقد اطلعت على رسالة للشيخ عثمان النجدي (١٠٩٧ هـ) بعنوان (أَيِّ المشددة) وهي من تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز<sup>(٣)</sup>، وقد عرف المحقق بالمؤلف وبآثاره، وبالمخطوط، وجاء النص المحقق ليتناول (أَيِّ) المشددة فيبين أن أنواعها ستة هي: الشرطية والاستفهامية، والواقعة صفة والواقعة حالاً، والموصولة، ووصلة النداء، ثم ذكر العرب والمبني منها. وفي حديثه عن (أَيِّ) وصلة النداء عرف بما لا يتجاوز صفحة واحدة؛ إذ ذكر أنه جيء بها للوصول للمنادى المعرف لعدم اجتماع أداتي تعريف عليه، وأن هاء التنيبه جاءت جبراً لما فاتها من الإضافة، وأن ما بعدها نعت لها حكمه الرفع<sup>(٤)</sup>. ويظهر للقارئ أن هذه الرسالة تعرف بأنواع (أَيِّ) وأن ما جاء من حديث حول (أَيِّ) الوصلة كان إشارة عامة تشبه إشارات المعاجم النحوية.

أما البحث الآخر فهو بحث الدكتور حماد الثمالي، وعنوانه: أَيِّ الموصولة في الدرس النحوي<sup>(٥)</sup>. وظاهر من خلال عنوانه أن الدراسة تتناول (أَيِّاً) الموصولة، ولذا لم يعرج الكاتب على (أَيِّ) وصلة النداء إلا من باب ذكرها عند الحديث عن أقسام (أَيِّ) وأنها مبنية لا معربة.

### أَيِّ من حيث إثبات الوجود أو نفيه:

لا يكاد المتتبع لكلام العلماء يجد خلافاً في إثباتهم لوجود قسم من أقسام (أَيِّ) يطلق عليه: أَيِّ الوصلة لنداء ما فيه (أل)<sup>(٦)</sup> أو الندائية<sup>(٧)</sup>، قال سيبويه نقلاً

لتساؤل بعضهم: «هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكَّت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيها الرجل. الرجل وصفٌ لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يُسكَّت على يا أيها. فزُب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاؤوا بـ(يا أيها) ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام»<sup>(٨)</sup>. هذا الكلام قال به غالب النحاة<sup>(٩)</sup>. وقد قاس بعضهم (أي) بـ(ذي) وذلك أن (أيّاً) إنما جيء بها ليتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء لا تجتمع معهما، فأتوا بـ(أي) لذلك، كما أتوا بـ(ذي) التي بمعنى (صاحب) ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس»<sup>(١٠)</sup>.

وقد علل النحاة سبب اختيار (أيّ) دون غيرها من المبهمات لتقوم بوظيفة الوصل، قال ابن الوراق: «فإن قال قائل: فمن أين خصت (أيّ) من بين سائر الأسماء المبهمة بأن جعلت وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام؟ قيل له: لأن (أيّاً) لا معنى لها في نفسها، وإنما يحسن معناها لما يُضَاف إليها. وأما (هذا وذاك) وما أشبههما فلها معان في أنفسها، فلما أرادوا إدخال اسم لغير فائدة في نفسه، بل للوصلة إلى غيره، كان (أيّاً)، إذ لا معنى له في نفسه، فكان أولى بالزيادة ممّا له معنى في نفسه»<sup>(١١)</sup>.

وينقل العلماء مخالفاً واحداً لهذا الرأي؛ إذ يبيّنون أنّ له رأيين<sup>(١٢)</sup>، بيد أنهم لا ينقلون إلا الرأي المخالف وهو كون (أي) موصولة وليست وصلة. هذا المخالف هو الأخفش، ولعل أول من نقل لنا هذه الرأي هو الزجاج، ثم تناقله العلماء من بعده، حيث قال: «وأما إعراب (يا أيها)<sup>(١٣)</sup> فأبي: اسمٌ مُبْهَمٌ مبني على الضم؛ لأنه منادى مفرد والناس صفة لأي لازمة... وقال أبو الحسن الأخفش إن الرجل أن يكون صلة لأي أقيس، وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول»<sup>(١٤)</sup>. وقال: «وقوله عزّ وجلّ: (يا أيها)»<sup>(١٥)</sup> نداء مفرد مبهم (الذين) في

موضع رفع صفة ل(أَيُّهَا). هذا مذهب الخليل وسيبويه، وأما مذهب الأخفش. فالذين صلة لأي وموضع الذين رفع بإضمار الذكر العائد على أي كأنه على مذهب الأخفش بمنزلة قولك: يا من الذين، أي يا من هم الذين»<sup>(١٦)</sup>. أي أنّ «المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (لأي) ولذلك التزم رفع ما جاء بعدها؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف»<sup>(١٧)</sup>. وعليه يكون تقدير جملة: يا أَيُّها الرجل: «يا أيها هو الرجل، كأنه: يا الذي هو الرجل، ولا يتكلم به»<sup>(١٨)</sup>. والعلة في ذلك «أن (أيا) لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة»<sup>(١٩)</sup>.

ومن هنا انقسم العلماء وفق هذا الرأي إلى قسمين؛ قسم خالفه ولم يقبله، وقسم خالفه -أيضًا- وذلك بذكره (أيّ) الوصلة كقسم من أقسام أي، بيد أنه رد على بعض الاعتراضات التي وجهها القسم الأول، ولعل هذا يشير إلى موضوعية هؤلاء العلماء. وقد تمثلت اعتراضات القسم الأول بالآتي<sup>(٢٠)</sup>.

أولاً: أنه يلزمه النصب لأنه منادى مطوّل.

ثانياً: أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من الحذف، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، فأن لم يفعلوا ذلك قط دليل على أنها على غير ما قال.

ثالثاً: أنها لو كانت موصولة لجاز أن يغني عن المرفوع بعدها جملة فعلية، وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أيّ) في غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقاً وإن قل، لكنهم التزموا معها ذا الألف واللام دون زيادة، فدل على أنها غير موصولة، ولذلك قيل: لئس لنا عائد يجب حذفه ولا مؤصول التزم كون صلته جملة اسمية.

رابعاً: أن كون (أي) لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة قول فاسد؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكر؛ لما جاز ضمه؛ لأنه لا يبنى في النداء ما كان

موصولاً، ألا ترى أنه لا يقال: يا خير من زيد (بالضم) إنما تقول: يا خيراً من زيد (بالنصب)؛ لأن (من زيد) من تمام (خير) فكذلك (الرجل) من تمام (أي).  
خامساً: أنّ أياً الموصولة لا تكون إلا مضافّة لفظاً أو نيّة وإلضافة منتفية في هذه بوجهيها.

أمّا الردود على اعتراضات القسم الأول فهي كالآتي<sup>(٢١)</sup>:

أولاً: رد على لزوم النصب لأن المنادى مطول بأن هذا لا يلزم؛ لأن الصلة لا موضع لها من الإعراب، وإنما يطول الاسم بالمعمول. وأيضاً لو كان كذلك للزم النصب في (بعلبك) ونحوه إذا نودي، وليس كذلك.

ثانياً: رد على مسألة حذف العائد، وتخصيص الجملة الاسمية بالصلة: أتتّم التزموا فيها ضرباً من الصلّة كما التزموا فيها ضرباً من الصّفّة؛ ومجيء الاسم بعدها إما على طريق الصفة - وهذا المذهب الأول - وإما أن يكون خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملة صلة لأي على مذهب الأخفش، وعلق أبو حيان على هذا الرد بقوله: «وما ذهب إليه أولى - يقصد الأخفش - لأنها لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء والوصف بما إلا بصلة»<sup>(٢٢)</sup>.

ثالثاً: وفي مسألة حذف المبتدأ، فقد أجاب عنه أبو حيان<sup>(٢٣)</sup> وابن هشام<sup>(٢٤)</sup> بأن له أن يقول: إتتّم التزموا حذفه في هذا الباب لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره. وبقولهم: لا سيما زيد بالرفع كذلك، فزيد خبر لمبتدأ محذوف وقد التزمت العرب الحذف عند رفعه، أي (زيد).

رابعاً: أجيّب عن ضم الاسم الواقع بعدها: بأن ذلك إنما يلزم إذا قدرت معرفة قبل النداء، أمّا إذا قدرت مبنية على الضم قبل النداء، فلا يلزم ذلك؛ لأن المبنى قبل النداء يبقى في النداء على ما كان عليه، كما أن أي الموصولة إذا حذف أحد طرفي صلتهما جاز فيها البناء والإعراب، فإن أعربت ودخل عليها حرف

النداء وجب نصبها، وإلا جانبه الصواب. وعلاوة على ذلك فإن البناء عند حذف صدر الصلة أكثر من الإعراب فالتزموه.

خامساً: رد على كون الموصولة غير مضافة لا لفظاً ولا تقديرًا: بأن (ها) عوضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجزأه فكأنتها مضاف.

إننا ومن خلال عرض الآراء السابقة نرى أن قسطاً كبيراً من تفكير العلماء صرف لبيان صحة التوجه من خطئه، ونحن هنا لا نحاول البحث عن ترجيح رأي على آخر؛ إذ كون (أي) الوصلة للمنادى هي قسم من أقسام (أي) عمومًا يعد أمرًا قارئاً لدى جمهور النحاة، فلا نجد - في حدود اطلاعي - مخالفًا معروفًا لا من البصرة ولا من الكوفة، عدا ما نقل عن الأخفش. والسعي هنا ينصرف للبحث في مدى صحة إسناد هذا الرأي للأخفش، ولقد علمنا سابقاً أن له قولين، أما الرأي الأول فمثبت قد ورد في كتابه المعاني إذ يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٢٥)</sup> (ما) ههنا اسم ليست له صلة لأنك إن جعلت ﴿يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ صلة ل(ما) صار كقولك: إِنَّ اللَّهَ نِعَمَ الشَّيْءِ، أو: نعم شيئاً فهذا ليس بكلام. ولكن تجعل (ما) اسماً وحدها كما تقول: غَسَلْتُهُ غَسَلًا نِعْمًا؛ تريد به: نِعَمَ غَسَلًا. فإن قيل: كيف تكون (ما) اسماً وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة (يا أيها الرجل) لأن «أياً» ههنا اسم، ولا يتكلم به وحده حتى يوصف فصار (ما) مثل الموصوف ها هنا»<sup>(٢٦)</sup>. وهذا صريح اعتراف منه بكون (أي) اسم مبهم لا يتكلم به وحده، وما بعده صفة له لا صلة.

أما الرأي الثاني فلا نجد له نصاً في كلام الأخفش، بل نُقل عنه نقلاً، والعبارتان اللتان نقلتا عنه - كما رأينا سابقاً - هما قوله: «إِنَّ «أياً» لا تكون اسماً في غير الاستفهام والجزاء إلا بِصِلَةٍ». وقوله: «إِنَّ الرَّجُلَ أَنْ يَكُونَ صِلَةً لِأَيِّ أَقْيَسَ»، ونقول:

أولاً: العبارة الأولى هي للخليل - رحمه الله - وقد نص سيبويه على ذلك، قال: «وسألتُ الخليل - رحمه الله - عن قولهم: اضربْ أَيْهِمْ أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأنَّ أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي»<sup>(٢٧)</sup>. فهل كان الخليل مستحضرًا لجميع أقسام (أي) عندما قال هذا الرأي؟ ولماذا لم يذكر سيبويه هذا الرأي عند حديثه عن أي التي يُتوصل بها للنداء؟ ثم لماذا أثبت العلماء هذا الرأي للأخفش؟!

ثانيًا: قال الفارسي: «في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيُّها الرَّجُلُ أن يكون الرجلُ صلة لأيِّ أقيس؛ لأنَّ (أي) لا يكون اسمًا في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة. قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه. قال أبو علي: لو كان الرجل في (يا أيُّها الرجل) صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة، ولم يكن اسمًا مفردًا؛ لأنَّ الأسماء الموصولة لا توصل إلا بِجُمَلٍ، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإنَّ أراد هذا القائل بقوله: صلة أمَّا تبين كان له وجه، وإنَّ أراد به غير ذلك لم يَجْزُ لما بيَّنَّا»<sup>(٢٨)</sup>، ونرى من خلال كلام الفارسي، ما يأتي:

أولاً: أن العبارة السابقة - في الحديث عن يا أيُّها الرجل - ليست من متن كتاب سيبويه وإنما هي حاشية عليه، علق بها أحدهم.

ثانيًا: نفي الأخفش أن تكون من كلام سيبويه دليل حفظه لكلام سيبويه، واستهجانُهُ لها دليل كونها ليست من كلامه - أقصد الأخفش - وإلا لصرح بذلك. ثالثًا: إنَّ القائل لهذه العبارة إما معاصر للأخفش أو سابق له.

رابعًا: قول الفارسي: وفي الكتاب، دليل على وجود نسخة من الكتاب ذات حواشٍ وبها هذا التعليق، فهذا هو الكتاب بين أيدينا ولا توجد فيه هذه العبارة،

وعلاوة على ذلك فإننا لا نعلم بوجود حاشية للأخفش على كتاب سيبويه، وإن وجدت لماذا خص الأخفش هذه العبارة بهذا التعليق دون غيرها؟!

إن الناظر في ما سبق يجد أن العلماء صرفوا وقتًا وجهدًا للرد على رأي نُسب للأخفش، وهو ليس له، ولو توقف العلماء عند هذا الرأي مسندًا إلى (قال بعضهم) لما أولوه هذا الاهتمام، ولكنه نُسب للأخفش، وهو من هو، ولعل الزجاج عندما قال ذلك - ونحن رأينا التطابق التام في العبارة المنسوبة للأخفش، وتعليقه عليها - ظنَّ أنها له فأسندها إليه، ثم تناقلها العلماء بعد ذلك.

### – جملة (أَيِّ) وصلَّة النداء (التركيب والإعراب):

#### • تركيب (يا أيها الرجل):

سنحاول في هذا المبحث أن نبين رأي العلماء في أصل هذا التركيب الندائي، ومن أين جاءت (ها) فيه. لقد انقسم العلماء في هذا المقام إلى عدة آراء، وهي:

**الرأي الأول:** قال سيبويه في: (باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد): "وذلك قولك، يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان. فأَيُّ ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفا لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أَيُّ ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل"<sup>(٢٩)</sup>. وقال في موضع آخر: "وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أي توكيدا، فكأنك كررت يا مرتين إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها) و(ذا) إذا قلت ها هو ذا... وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا

أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة<sup>(٣٠)</sup>.

بناء على كلام سيبويه السابق يمكن أن نلاحظ ما يلي:

أولاً: يعدّ هذا التركيب بمثابة الكلمة الواحدة التي لا يتم معناها إلا بنطق حروفها كاملة؛ فلا يجوز السكوت على (يا أي) بل لا بدّ من وصل الكلام؛ ليتضح المبهم (أي).

ثانياً: إنّ الوصف -على حد حكم سيبويه- الواقع بعد (أيها) وصف لازم.

ثالثاً: يا أيها الرجل = يا أي يا رجل، ف(يا) الثانية تؤكد للأولى.

رابعاً: أنّ (رجل) في قولنا: يا رجل معرفة ولا حاجة له ب(أل)، وذلك بسبب القصد والإشارة، وهو مساوٍ لاسم الإشارة المعرف من خلال المشار إليه<sup>(٣١)</sup>، وبناء على ذلك فإن (رجل) = (أيها الرجل).

ولقد أخذ بهذا الرأي عدد من العلماء منهم: النحاس<sup>(٣٢)</sup>، والشاطبي<sup>(٣٣)</sup>، والسيوطي<sup>(٣٤)</sup>. لكننا نثير تساؤلاً مفاده، هل حقيقة (يا رجل) تساوي (يا أيها الرجل)، والمثير لهذا التساؤل أن (أيها) لا تدخل على الأسماء الملازمة ل(أل) فقط بل تدخل عليها وعلى غيرها، فلعل فيها نوعاً من تعظيم الصفة، سواء أكانت سلماً أم إيجاباً.

**الرأي الثاني:** وهو تبع للرأي الأول في كون التركيب السابق لا يمكن السكوت عند جزئه الأول، بيد أنهم يرون أنّ: " (ها) لازمة لأي عوض عما حذف منها للإضافة، وزيادة في التنبيه. وأي في غير النداء لا يكون فيها (هاء) ويحذف معها الذكّر العائد عليها، تقول: أضرب أيّهم أفضل، وأيّهم هو أفضل - تريد الذي هو أفضل<sup>(٣٥)</sup>. وعليه فلمّا كانت (أيّ) في أقسامها الأخرى ملازمة للإضافة،

(وأَيِّ) الوصلة للمنادى قسم من أقسام (أَيِّ) إلا أنها ليست مُضافة لا لفظاً ولا تقديرًا فلما فاتها ذلك عوضت ب(ها) التنبيه. ومن الذين قالوا بهذا الرأي: ابن الشجري<sup>(٣٦)</sup>، وابن الخشاب<sup>(٣٧)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣٨)</sup>، والمرادي<sup>(٣٩)</sup>، والشاطبي<sup>(٤٠)</sup>، والأشموني<sup>(٤١)</sup>، والسيوطي<sup>(٤٢)</sup>، والنجدي<sup>(٤٣)</sup>، والدقر<sup>(٤٤)</sup>.

ولعلنا نلاحظ أنّ كلاً من الشاطبي، والسيوطي قد تكرر اسمه مع الرأيين! وذلك لأنّ كلاً منهما جمع بينهما، وهذا ما فعله أبو حيان قبلهما إذ يقول: “و(ها) ألزمت (أَيًّا) عوضًا عن المحذوف منها، وهو المضاف، ألا ترى أنها لا تستعمل في غير النداء إلا مضافة في اللفظ والمعنى، وكان العوض (ها) لما فيه من التأكيد لمعنى النداء”<sup>(٤٥)</sup>.

**الرأي الثالث:** وقد ذكره ابن الوراق، فقال: “إنّ ما فيه الألف واللام هو المنادى في المعنى، فلمّا لم يصح دخول (يا) عليه أدخلوا على (أَيِّ) (ها) للتنبيه، فليكن قائما مقام حرف النداء الَّذِي يَسْتَحَقُّهُ الألف واللام”<sup>(٤٦)</sup>. وكان التركيب يصبح بناؤه بناء هذا الرأي على النحو الآتي: يا أَيُّ يا رجل، وفي الحقيقة فإنّ هذا الرأي لا يتجاوز رأي سيبويه السابق، وقد قال به ابن الحاجب<sup>(٤٧)</sup>. وقريب من هذا الرأي رأي ملك النحاة، إذ إنهم ”لَمَّا قصدوا تأكيد التنبيه، وقدروا تكرير حرف النداء، كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانيًا (ها) في (أَيِّها) وثالثًا الألف واللام”<sup>(٤٨)</sup>، فيصبح التقدير على النحو الآتي: يا أَيِّ يا رجل.

**الرأي الرابع:** وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان: إذ يرون أنّ (ها) هي (ها) التنبيه الداخلة على اسم الإشارة، الواجب وجوده مع التركيب (يا أيهذا الرجل) وقد يحذف مع بقاء (ها) التنبيه مشيرًا إليه، ثم إنّ (أَيًّا) مكتفية يوقف عندها؛ إذ هي منادى وليست موصوفة، فليس الوصف بعدها لازمًا؛ إذ لا

تشكل معه كلاً متلازماً. قال ثعلب: "وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: يا تنبيه، وها تنبيه وأيُّ المنادى، والرجل وما جاء بعد (يا أيها) وصف لازم، قال [يقصد نفسه]: وهذا لا يصح. قال الفراء: الدليل على أنه ليس كما قالوا إنه يقال: يا أيُّ هذا أقبل، فيسقط الثاني الذي زُعم أنه وصف لازم. ولكن قال الفراء: يا أيُّ هذا اكتفوا بالرجل من ذا، وبذا من الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يا أيُّ هذا الرجل، وأنشد:

أَيُّ هَذَا كَلًّا زَادُكُمَْا      وَذَرَانِي وَاغِلًّا فَيَمَنَّ يَغِلُّ<sup>(٥٩)</sup>

فجاء بهذا وأسقط الرجل وتأويله: يا أيُّ ثم لم يعرف ما بعده، فقال هو: هذا الرجل، فاستأنف به فلذلك قالوا: يا أيُّ هذا الرجل ذو المال، فردوا ذا المال على الرجل"<sup>(٥٠)</sup>.

وقد ردّ هذا المذهب لأنهم "إذا جعلوا ما بعد (أيُّ) مستأنفاً صار خبراً، واحتاج إلى الخبر، والمخبر هو المنادي، وإنما يشار إلى اسم الإشارة إلى غير المخبر، ولا يشار به إلى نفسه، ألا ترى أنه لا يجوز أن توقع اسم الإشارة على مخاطبك فتقول: هذا قام، تريد: أنت قمت"<sup>(٥١)</sup>. وبهذا نرى أن التأويل الذي ذهب إليه الكوفيون تأويل ناقص في دلالته فلم يلق قبولاً حتى عند ابن كيسان، ولذا اتخذ رأياً مستقلاً.

**الرأي الخامس:** رأى ابن كيسان، قال أبو حيان: "وقال ابن كيسان لما رأى فساد مذهب الكوفيين، وفسد عنده مذهب البصريين في دعواهم أنّ الرجل صفة لأي لما يلزم فيه من الفصل بين الموصوف وصفته بـ (ها) التي للتنبيه، وهما كالشيء الواحد، قال: ولم نسمع أحداً يقول: يا أيُّ الرجل، فهذا مخالف لسائر الموصوفات. قال: أيُّ منادى، وهذا تبين له؛ لأنه يفهم منه أنّ المنادى بالحضرة

حيث يشار إليه، والرجل تبين لاسم الإشارة... وإذا قالوا: يا أيها الرجل ف(ها) عنده يراد بها هذا؛ لأنهم حذفوا (ذا) واكتفوا ب(ها) التي للتبنيهِ منها... و(الرجل) نعت ل(ها) كما هو نعت ل(ذا)، لأن معنى (ها) وهذا واحد<sup>(٥٢)</sup>.

لقد أوقع ابن كيسان نفسه في إشكالية؛ إذ مادام (الرجل) بيّن (هذا) و(هذا) بيّن (أَيِّ) فالذي بيّن الثاني قادر على تبين الأول "ولزم على هذا المذهب إجازة (يا أَيُّ الرجل)؛ فذهب إلى إجازته، ولا يحفظ من كلامهم"<sup>(٥٣)</sup>. فلما كان هذا الأسلوب ليس من كلام العرب، ولا يحفظ من كلامهم إسقاط (ها) التنيهِ كان توجه ابن كيسان توجهاً غير موفق عند باقي العلماء.

إنّ الناظر فيما سبق من آراء يجد أن تعدد هذه الآراء يدل على عدم وجود دليل مادي يشير إلى الرأي الصحيح، وإنما هي طروحات فكرية لم تصل إلى درجة القوة فكان الطعن والرفض مصيرها، ولا نريد هنا أن نقول: إننا نملك الرأي الصواب، بل نريد أن ننطلق من الواقع الاستعمالي المنطوق، بعيداً عن التحليلات الفلسفية؛ إذ اللغة ليست خاضعة للمنطق المطرد، بل لا تكاد تجد قاعدة إلا وخولفت من اللغة ذاتها، ولهذا نقول:

أولاً: إنّ ما قاله سيبويه ومن قبله الخليل أمر يطابق الواقع إذ إنّ الناطق لهذا النداء لا يتوقف عند أي وليست هي المقصودة بالنداء. "أما إن قصد نداء اسم الإشارة، وقدر الوقف عليه" بأن عرفه المخاطب بدون نعت، كوضع اليد عليه فلا يلزم نعت، ولا رفع نعت نعت؛ لأن حكم نعت النعت في هذه الحالة هو حكم النعت"<sup>(٥٤)</sup>.

ثانياً: يؤكد الكلام السابق هذا القرآن الذي بين أيدينا وقراءته؛ إذ ورد هذا الأسلوب نحو مئة وثلاث وأربعين مرة ولا نجد قراءة تقف عند أي. بيد أننا

يجب أن نفرق بين الترابط الدلالي في اكتمال الدلالة المقصودة عند المتكلم، وبين الإعراب الذي لا يخضع للصحة الدلالية في بعض الأحيان، كالجر على الجوار، والجمل الصحيحة تركيباً الفاسدة دلالة.

**ثالثاً:** يعدُّ رأي الكوفيين رأياً متكلفاً مجانباً للواقع اللغوي المنطوق، بل ولا يقصده المنادي إذ ذاك، ولهذا نجد ابن كيسان قد عدل عنه، ولهذا أيضاً يقول الدكتور عبد الفتاح الحموز: "وهو تكلف لا مُحوج إليه"<sup>(٥٥)</sup>. وعلاوة على هذا فإنَّ التقدير الذي قال به الكوفيون لا يليق بمقام الله؛ إذ ورد هذا الأسلوب في كتاب الله كثيراً فهل يجوز أن يكون الله نادى ثم لم يعرف ماذا بعد!

**رابعاً:** يعدُّ رأي ابن كيسان رفضاً لرأي البصريين ولرأي الكوفيين، لكنه لم يلق قبولاً؛ لأنه أدخل نفسه في دائرة إجازة غير المسموع، واللغة تقعد على أساس المسموع.

**خامساً:** قول من قال: إنّ (ها) عوض عما فاتهما من الإضافة وكأنه أمر واجب أمر ترفضه اللغة؛ لأن اللغة ليست قانوناً علمياً، بل الواقع اللغوي يشير إلى أنّ لكل قاعدة شواذ، فالأفعال مبنية والمضارع معرب، والأسماء معربة ومنها المبني، وغير ذلك الكثير الكثير، بل إنّ أيّ الموصولة تعرب في حالات وتبني في أخرى.

**سادساً:** قول سيبويه بأنّ (ها) توكيد أمر فيه نظر؛ لأنّ التوكيد يحصل في حال وقع السامع في شك من قول المخاطب، ورأى المتكلم أو شعر أنّه بحاجة لتوكيد كلامه حتى يصدقه السامع، أو لأنّ المتكلم يعلم مسبقاً بتكذيب السامع فيؤكد كلامه، والتركيب هنا لا يعدو أن يكون نداء يأتي بعده الخبر المحتمل للتصديق والتكذيب.

**سابعاً:** القول بأنّ (ها) بقية من اسم الإشارة يجعلنا نستحضره ذهنياً في كل التراكيب، فنقول: يا أيهذا الرجل، ويا أيهذا الذي، ويا أيتهذه التي... وذلك مع

المفرد والمثنى والجمع ومع المذكر والمؤنث، لكن غالب هذه الصيغ التي في المثنى والجمع لم تسمع عن العرب<sup>(٥٦)</sup>، بل وحتى التي مع المفرد المؤنث<sup>(٥٧)</sup> وعلاوة على ذلك فإنَّ العرب استعملت تركيب: يا أيُّها الرجل، ويا أيُّهَذَا الرجل<sup>(٥٨)</sup> في آن معًا فهل هما متساويان في الدلالة؟

ولعلمي أقول: إنَّ الناظر في هذا التركيب، يجد أنَّ ما قاله سيبويه من أن (يا أيُّها الرجل) كلام لا يسكت عند أحد أجزائه أمر يصدِّقه الواقع، بيد أنَّ (ها) التي لحقت (أيِّ) جيء به لتسهيل النطق، من أجل الوصول إلى (أل) (يا أيُّ الرجل) فهمة الوصل ساقطة في درج الكلام واللام ساكنة، و(أيِّ) مبنية على الضم، ولو أراد الناطق أن ينطق بإظهار حركة البناء دون الاعتماد على الألف بعدها، وهي همزة الوصل لاضطرَّ للوقف، وهذا مالا يحصل في النطق، وعند وصل الكلام نجد صعوبة في النطق، ونعتمد على همزة الوصل التي هي فتحين (يا أيُّ كَرَجَل) فننطق بواحدة، ونسقط الأخرى، فيصبح الاعتماد ضعيفًا، وكأنه نطق بهاء خفيفة، ثم تحولت هاء قوية هذا من جهة، علاوة على أنها لا تؤثر على الدلالة من جهة أخرى.

وبعد هذا الاحتياج للتسهيل أصبح تركيب (أيِّ مع ها) تركيبًا يشبه العديد من الأدوات التي ركبت معًا لتحمل دلالة جديدة، وتؤدي وظيفة جديدة، فلم يعد النطق منفصلاً ممكنًا في هذا المقام، ولهذا يقول المرادي: “أن (ها) تلزم (أيًّا)؛ لنطقه بهما معًا”<sup>(٥٩)</sup>. والمتأمل لهذا الكلام يجد أنَّ قوله (لنطقه) يشير إلى تلازم الجزأين حتى شكلا كلمة واحدة.

وعلاوة على ما سبق فإنَّ (يا أيُّها الرجل، ويا أيُّهَذَا الرجل) أسلوبيان متباينان؛ إذ إنَّ زيادة اسم الإشارة تدل على التخصيص؛ فالمتكلم بقوله: يا أيُّها الرجل، ينادى دون شعوره بأنَّ النداء سينصرف إلى غير هذا الرجل، فهو نداء مباشر لا

ينصرف الذهن لغيره، أمّا: يا أيّها الرجل فهذا مستوى آخر من الخطاب فيه تحديد لذات معينة دون غيرها عند تعدد الاحتمالات.

### • حكم (الرجل) في قولنا: يا أيّها الرجل، من حيث البناء والإعراب:

لقد مرّ سابقاً نص سيبويه الذي يقول فيه: “باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غير المفرد؛ وذلك قولك: يا أيّها الرجل، فأئيّ ههنا فيما زعم الخليل -رحمه الله- كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع”<sup>(١٠)</sup>. فما معنى (الرفع) هنا؟ ونحن نعلم أنّ الرفع مصطلح يدل على الإعراب، لكن هل سيبويه يقصد أنّ (الرجل) نعت مرفوع رفع إعراب؟ أم رفع إبتاع؛ لأنه مع (أيّ) يشكّلان اسمًا واحدًا؟ أم هي حركة بناء؛ لأنّ (أيّا) مبنية في محل نصب؟ وهذه الأسئلة مشروعة لأنّ الناظر في كتب النحو يرى أنّهم يعربون (الرجل) عند حد الرفع على أنه نعت؛ فيقولون: الرجل نعت مرفوع ل(أيّ).

بناء على الكلام السابق كانت هذه الحركة في (الرجل) مثار تساؤل بين الدارسين ومحل خلاف بين العلماء، ولهذا فقد عقد ابن الشجري في المجلس الثامن والخمسين بابًا لهذا التساؤل، الذي نصه: “ما يقول السادة النحويون -أحسن الله توفيقهم- في قول العرب: يا أيّها الرجل، هل ضمّة اللام فيه ضمّة إعراب؟”<sup>(١١)</sup>، وبناء عليه انقسم النحاة بين قائل بالإعراب وقائل بالبناء؛ وبالأخير قال ملك النحاة أبو نزار<sup>(١٢)</sup>، إذ يرى أنّ: “الضمّة في اللام من قولهم: يا أيّها الرجل، ضمّة بناء، وليست ضمّة إعراب، لأن ضمّة الإعراب لا بدّ لها من عامل يوجبها، ولا عامل هنا يوجب هذه الضمّة... فالرجل مبنيّ بناء عارضًا، كما أنّ قولك: يا زيد، يعلم منه أنّ الضمة فيه ضمّة بناء عارض”<sup>(١٣)</sup>.

ويرى الزجاج أنّ الضمة هنا ضمة إعراب - كما هو الظاهر من كلامه - إذ يقول تعليقاً على كلام سيوييه السابق: "لأنّ النداء يطرد في كل اسم مفرد. فلما كانت البنية مطردة في المفرد خاصة شبه بالرفوع [يقصد أيّاً] فرفعت صفتة" (٦٤). وقال بذلك الجواليقي فرأى أنّ "ضمة اللام من قولك: يا أيّها الرجل وشبهه، ضمة إعراب، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب، وذلك أنّ الواقع عليه النداء (أيّ) المبتدئ على الضمّ لوقوعه موقع الحرف، والرجل، وإن كان مقصوداً بالنداء، فهو صفة (أيّ) فمحال أن يبنى أيضاً؛ لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضوع كما يجوز في: يا زيد الظريف، وعلّة رفعه أنه لما استمرّ الضمّ في كلّ منادى معرفة، أشبه ما أسند إليه الفعل، فأجريت صفتة على اللفظ، فرفعت" (٦٥)، فالجواليقي يؤكد أنّ الضمة هنا ضمة إعراب لكنه يقول في نهاية كلامه إنها حركة إتباع مجازة للفظ. وتبعه فيما قال ابن القيم (٦٦).

إنّ الكلام السابق كان محلّ تأييد من ابن الشجري، فقد أيد كلام الجواليقي من جهة، وسقّه رأي ملك النحاة من جهة أخرى، ورد عليه برد طويل رأينا أن نختصره، وفحواه (٦٧):

أولاً: إنّ ضمة (الرجل) ضمة إعراب، لكنها منزلة بين المنزلتين، مثل همزة بين بين، والإمالة، فهي ليست مثل ضمة (حيث) لأنها غير مطردة، بل مخصوصة بهذا الظرف، وليست مثل ضمة (زيد) في: جاء زيد؛ لأنّ الجالب لها العامل.

ثانياً: المنادى المفرد حركته مطردة وتشبه حركة العامل المعنوي الرفع للمبتدأ.

ثالثاً: الحركة هنا هي حركة إتباع؛ لأنّ العرب تتبع الشيء الشيء لأدنى ملابسه، ومثال ذلك حركة الإتباع في: (الحمد لله).

رابعاً: استدلل على إعراب (الرجل) بأنه ينعت بالمضاف، فيكون المضاف مرفوعاً؛ يا أيُّها الرجل ذو المال، والصفة المضافة في باب النداء، والصفة المضافة في باب النداء لا تحمل على اللفظ بل على المحل، فيقال: يا زيدُ ذا المال.

وقد أكَّد النجدِيّ كلام ابن الشجري، وراح يبيِّن سبب الإتيان بحركة الإتياع بقوله: “وَإِنَّمَا جازَ اتِّباعَ وصف (أَيِّ) لَهَا فِي حَرَكَه بِنائِها لِأَنَّه عَارِضٌ وَالْحَرَكةُ الحَادِثَةُ بِمَجِيءِ النِّداءِ شَبِيهَةٌ بِحَرَكةِ الإِعْرَابِ الحَادِثَةُ بِمَجِيءِ العَامِلِ وَنَظِيرُ هَذَا نَعْتِ اسْمِ (لا) المُبْنِيِّ مَعَهَا فَإِنَّهُ يَجوزُ فِيهِ النِّصْبُ إِتِّباعاً لِفَتْحِ اسْمِ (لا) عِنْدَ بَعْضِهِمْ نَحْوُ: لا رَجُلَ صَالِحاً مُحَرِّمِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلى ذَلِكَ العَلَامَةُ ابنُ هِشَامٍ فِي مُغْنِي اللِّيبِ (٦٨) فَقَالَ فِي الجِهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ البَابِ الحَامِسِ مَا نَصَّه: وَأما لا رَجُلَ ظَرِيفاً فَإِنَّهُ عِنْدَ سِبْيَوِيٍّ مِثْلَ يا زَيْدَ الفَاضِلِ بِالرَّفْعِ انْتَهَى وَهَذَا بِخِلَافِ حَرَكةِ البِناءِ فَإِنَّهُ لا يَجوزُ إِتِّباعُها لِعَدَمِ الشَّبهِ المَذْكُورِ“ (٦٩).

إننا أمام تيارين أحدهما حاضرٌ بقوة أمام الآخر، ولا نكاد نجد أحداً تبع ملك النحاة فيما ذهب إليه، بيد أننا نجد تياراً ثالثاً يرى أن هذه الضمة لا توصف بإعراب ولا بناء، وهذا ما قاله الصبان رداً على الأشموني، وهو ردٌّ على من سبقه، إذ كيف يكون الرجل هو المقصود بالنداء، ومع ذلك لا يجوز أن يكون محله نصباً؛ فهو ليس المفعول به، بل تابع للمفعول، ونصّ كلامه: “وأنا أقول: يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحينئذٍ ينبغي أن يكون محل تابع أي: نصباً وأن يصح نصب نعت، ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني (٧٠) في: يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتاً للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي: لعدم سماعه أصلاً“ (٧١).

لقد أعجب الدكتور عباس حسن بكلام الصبان الذي نقله حرفياً، ثم علّق عليه قائلاً: إنّ “الصبان قال بعد ذلك كلاماً قوياً موافقاً للضوابط والأصول العامة يعترض على ما سبق، فالصبان يرى أن تابع (أَيِّ) لا بد أن يكون منصوباً محلاً مثل المتبوع (أَيِّ)؛ لأن كلمة (أَيِّ) مبنية على الضم في محل نصب والشأن في التابع -دائماً- أن يكون له محل كمحل المتبوع. وهذا كلام صحيح قوي لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به، وللسماع الأهمية الأولى في انتزاع حكم لا يعتوره عيب أو ضعف“<sup>(٧٢)</sup>.

والحقيقة أنّ رأي الصبان هو عين كلام ابن الشجري، ولا فرق إلا في المصطلح؛ إذ قال ابن الشجري: الضمة منزلة بين المنزلتين، في حين رأى الصبان أنّها بين الإعراب والبناء -على حد تعريف الدكتور عباس حسن- والواقع يقول إنّ ما قاله ملك النحاة صواب من جهة، وما قال به الزجاج والجواليقي وابن الشجري، صوابٌ من جهة أخرى، وعليه فهذا مفهوم من المفاهيم التي يجب على الدارسين الإحاطة بها؛ فالاسم إما أن يكون معرباً أو أن يكون مبنياً، والتابع يتبع ما قبله في إعرابه وفي حركته، فكيف يكون محل (أَيِّ) نصباً، وتابعها مرفوع وجوباً؟ إذن هذا مثال على اتساع اللغة، وأنّ الأحكام النحوية ليست مطردة، فلكل قاعدة شواذ. والوقفة التالية توسع دائرة النظر في الكلام السابق حتى نصل بذلك إلى إعراب (الرجل) الواقع بعد (أَيِّها).

**- جواز نصب (الرجل) في قولنا: يا أَيُّها الرجلُ عند المازني وموقف النحاة منه:**

لقد رأينا سابقاً أن سيبويه نص على أنّ تابع (أَيِّ) واجب الرفع، وهذا ما قال به جمهور النحاة كما رأينا، بيد أنّ الزجاج نقل لنا أنّ المازني أجاز النصب

فيه قياساً على نصب (الظريف) في قولنا: يا زيدُ الظريف، فيكون نصباً على المحل لا على اللفظ، قال الزجاج: “والمازني يميز في يا أيها الرجلُ النصب في الرجل، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس لأن موضع المفرد المنادى نصب فحملت صفته على موضعه، وهذا في غير يا أيها الرجل جائز عند جميع النحويين نحو قولك يا زيدُ الظريفُ والظريفَ، والنحويون لا يقولون إلا يا أيها الرجل، يا أيها الناسُ، والعرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره”<sup>(٧٣)</sup>. وقال في موضع آخر: “فهذا مطروح مردول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار”<sup>(٧٤)</sup>. وقال أيضاً: “وهذا غلط من المازني، لأن زيداً يجوز الوقف والاختصار عليه دون الظريف”<sup>(٧٥)</sup>.

لقد تواتر النقل عن الزجاج في هذه المسألة إلى حدِّ جعل من بعضهم يشمل الزجاج في هذه الرأي، كابن مالك<sup>(٧٦)</sup> وابنه<sup>(٧٧)</sup>، لكن غالب العلماء عارضوا رأي المازني، “فهو رأى ضعيف جداً لا يليق بمنصب المازني”<sup>(٧٨)</sup>، والعلة في ذلك أن “حق اللفظ أن يكون اللفظ أخذاً من المعنى، وَالضَّمُّ فِي الْمُنَادَى قَدْ اطْرَدَ حَتَّى جَرَى مَجْرَى الْمَفْعُولِ، فَلَمَّا كَانَ الْمُنَادَى فِي الْمُنْفَرِدِ لَهُ لَفْظٌ وَمَعْنَى، صَارَ حَمَلِ النَّعْتِ عَلَى اللَّفْظِ أَكْثَرَ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، إِذْ كَانَ الْمُنَادَى يَصْحَحُ السُّكُوتَ عَلَيْهِ، فَيَقَعُ التَّصَرُّفُ فِي النَّعْتِ، فَإِذَا كَانَ الْمُنَادَى لَا يَصْحَحُ السُّكُوتَ عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزِ التَّصَرُّفُ فِي نَعْتِهِ، وَحَمَلَ عَلَى لَفْظِهِ”<sup>(٧٩)</sup>.

إنَّ المتتبع لآراء العلماء في هذه المسألة يجد أنَّ الإشكال لديهم عدم ورود السماع في هذا الرأي، ولقد رأينا سابقاً أنَّ الصبان بيّن أنَّ النصب موافق لكل الضوابط، ورأينا إعجاب الدكتور عباس حسن بهذا الكلام، بيد أنَّ السماع حال دون تجويز هذا الأمر. فما هو موقع حقيقة وجود السماع في هذه المسألة؟ وعليه نقول:

أولاً: ذكر العلماء أنّ ابن الباذش قال إنّ النصب مسموع من كلام العرب<sup>(٨٠)</sup>.  
 ثانياً: لقد وردت قراءة شاذة في هذا الباب، وهي الآية الأولى من سورة الكافرون؛ إذ روي (قل يا أيُّها الكافرين) بالنصب<sup>(٨١)</sup>. وقد أجاز العلماء الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة، أم قراءة آحاد أم شاذة، يقول السيوطي: “أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قُري به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه”<sup>(٨٢)</sup>. وبناء على هذا يؤيّد الدكتور عبد الفتاح الحموز رأي المازني فيقول: “ولسنا نتفق مع المانعين؛ لأنّ القراءة على شذوذها يقاس عليها؛ لأنها جاءت بلغة من لغات العرب، ولا التفات إلى ادّعائهم بأنّ الحمل على الموضوع يجب أن يكون بعد تمام الكلام”<sup>(٨٣)</sup>.

ثالثاً: فيما يلي نصّان للفراء أراهما يدلان على أنّ رأي المازني مسبوق برأي الفراء، وفيه من الدليل ما يغني عن التعليق، حيث قال: “تقول: يا عمرو والصلت أقبلا. فتجعل الصلت تابعا لعمرو وفيه الألف واللام لأنك نويت به أن يتبعه بلا نية (يا) في الألف واللام. فإن نويتها قلت: يا زيد ويا أيها الصلّت أقبلا. فإن حذف (يا أيُّها) وأنت تريدها نصبت كقول الله عز وجل: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(٨٤)</sup> نصب الطير على جهتين: على نية النداء المجدد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا: وسخرنا له (الطَّيْرُ) فتكون النية على سخرنا»<sup>(٨٥)</sup>. وقال في موضع آخر الكلام ذاته عن الآية، ثم أردف قائلاً: «... والوجه الآخر بالنداء، لأنك إذا قلت: يا عمرو والصلّت أقبلا، نصبت الصلت لأنه إنما يدعى بيا أيُّها»<sup>(٨٦)</sup>.

ولعلني أقول إنّ هذا الرأي كان أسبق من الفراء، فلعله لعيسى بن عمر، إذ روي ولقد «كان أبو عمرو وعيسى يقرآن: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول على النداء، كقولك: يا زيد والحارث لما لم يمكنه: يا زيد يا الحارث وقال أبو عمرو: لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضمار: (وَسَخَّرْنَا) الطير»<sup>(٨٧)</sup>. وهذا دليل على أنّ المسألة ليست متعلقة بالعطف في إجازة النصب، بل في النداء الصريح والحديث هنا عمّا فيه (أل) وهولا يدعى إلا ب(أيها).

### - أحكام التابع في جملة (أيّ) وصللة النداء:

#### المنوع من الوصف:

لقد بيّن العلماء في باب وصف (أيّ) أنّها توصف باسم اقترن ب(أل)، واسم الإشارة، والاسم الموصول المقترن ب(أل)، ومنعوا ما عدا ذلك، سواء بقطع (أيّ) عن الصّفة فلا يُقال: يا أيها دون ذكر الصّفة، أو بغير ما ذكر من الأوصاف السابقة؛ لأنه ليس من كلام العرب؛ إذ منعوا الوصف بالأسماء الموصولة الأخرى مثل (من) والأعلام ك(زيد) والمضاد كقولهم: يا أيها صاحب الرجل<sup>(٨٨)</sup>، وقد علل ابن الوراق عدم جواز كون المضاف نعتاً ل(أيّ) في النداء "لأنّ المضاف يُمكن أن تدخل عليه (يا)... فإن كان المضاف يصح دُخُول (يا) عليه، لم يَحْتَج إلى (أيّ)، فلَهَذَا لم يجز أن تنعت (أيا) بالمضاف"<sup>(٨٩)</sup>.

وتوقفوا عند النوع الأول من الوصف فبينوا أنّ (أل) يجب أن تكون جنسية، قال ابن مالك: «والكلام الصحيح أن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيّتان يجعله صفة لأيّ متلوة بهاء التنبيه نحو: يا أيها الرجل... ويقوم مقام ذي الألف واللام الجنسيّتين موصولٌ مصدرٌ بالألف واللام نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾<sup>(٩٠)</sup> أو اسم إشارة عار من الكاف»<sup>(٩١)</sup>.

إنَّ كلامَ ابنِ مالكِ السابقِ هو محلُّ اتفاقٍ بينِ غالبِ العلماءِ من حيثِ إثباتِ الصِّحَّةِ، بيدَ أنَّ هناكَ خلافاً في بعضِ الجزئياتِ؛ إذ في اشتراطِ العلماءِ أن تكونَ (أل) جنسيةً التي «صارت بعد (أي) للحضور، كما صارت كذلك بعد اسمِ الإشارة»<sup>(٩٦)</sup> خلاف، قال أبو حيان: «فلو كان في التابع (أل) للملح الصِّفةُ كالنضر، والحارث، والعباس، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز: يا أيها الحارث، وهو علم و(أل) فيه للملح الصِّفةُ، وقد أجازَه الفراء، والجرمي ونص عليه»<sup>(٩٧)</sup>. وهذا الذي ذكره أبو حيان من المنع نص عليه سيبويه إذ قال: «ولا يجوز أن تقول: يا أيها الذي رأيت؛ لأنه اسمٌ غالبٌ كما لا يجوز يا أيها النَّضر وأنت تريد الاسمَ الغالب»<sup>(٩٨)</sup>. وقد بين السيرافي مراد سيبويه فقال: «والمسمى بما فيه الألف واللام لا يجوز أن تجعله نعتاً لاسمها في النداء لا تقول: يا أيها النضر لرجل اسمه النضر؛ لأنه قد صار علماً، وإنما تنعت أيها بأسماء الأجناس أو صفاتها، وكذلك إذا كان اسمه (الذي رأيت) لم يجوز: يا أيها الذي رأيت»<sup>(٩٩)</sup>. ويتبع ذلك العلم الذي فيه (أل) بالعلبة، مثل: الصَّعق<sup>(١٠٠)</sup>، و«كذلك (أل) التي يجبر بها فقد العلمية نحو: الزيدان، والزيدون، والهندات، فلا تقول: يا أيها الزيدان، أو الزيدون، ولا: يا أيها الهندات»<sup>(١٠١)</sup>.

وقد بيّن ابن الأثير أنَّه «إذا ناديت هذا النوع من الأسماء أسماء رجال، فبعضهم يقول: يا حارث، ويا عباس، ويا فضل، وهذا يلتبس بمن سمى حارثاً في الأصل، وبعضهم يقول: يا أيها الحارث، وفيه قبح؛ لجعل العلم وصفاً، كما قالوا: مررت بهذا الحارث، فإن اعتبرت الوصفية فيه، كان وجهاً، قال شيخنا: والصواب عندي: يا من هو الحارث أقبل، والأول أكثر»<sup>(١٠٢)</sup>. لكنَّ أبا حيان يقول: «العلم الذي فيه (أل) في ندائه خلاف، قيل يحذف وينادى وقيل: لا ينادى، وهو الظاهر، لأن نداءه، وحذف (أل) تغيير لصيغة العلم، وينادى (بأي)»<sup>(١٠٣)</sup>.

إنَّ الناظر في الكلام السابق ليجد نوعاً من الحيرة في بعض الآراء، فكيف يكون العلم لا ينادى، هل هذا من واقعية اللغة في شيء؟ أَلَاِنَّ العلم منقول من صفة وفيه (أل)؟ أوليس غالب الأعلام منقولة؟! وأما قول من قال: ينادى بقولنا: يا من هو الحارث، فهذا كلام يتشابه مع كلام من جعل (أيّ) موصولة، وهو نوع من التفسير، كما فسروا قوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾<sup>(١٠٠)</sup> (أَمْنٌ) بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، يُرَادُ بِهَا: يَا مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ، وَالْعَرَبُ تُنَادِي بِالْأَلْفِ كَمَا تُنَادِي بِنِيَا، فَتَقُولُ: أَزِيدُ أَقْبِلْ، وَيَا زَيْدُ أَقْبِلْ»<sup>(١٠١)</sup>، وقد وجدت من خلال النظر في كتب الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة الكرام عندما ينادون العباس -رضي الله عنه- كانوا يحذفون (أل)، وهذا يؤكد الأسلوب الأول. إلا أن ما أجازته الفراء والجرمي له وجهه؛ وذلك:

أولاً: قال سيبويه: «ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث»<sup>(١٠٢)</sup>. والقياس على الكثير، ولا يعني عدم وجود المخالف.

ثانياً: إنَّ المطالع لكلام الفراء في المعاني يجد أنه يستعمل كثيراً (وسمعت من العرب) وهذا يؤكد صحة هذا الأسلوب.

ثالثاً: تأكيد ابن الأثير يشير إلى استعمال هذا الأسلوب، ولو كان أقلّ من الأول، وفيه اتحاد العلم مع الصفة<sup>(١٠٣)</sup>، وهذا يوافق تقييد النحاة إتباع (أي) بالصفة.

رابعاً: قال المرادي: «ويتعين أن يجعل عطف بيان عند من أجازته»<sup>(١٠٤)</sup>. وهذا يشير إلى الموافقة على صحة الأسلوب، وإلا لما وجهه هذا التوجيه. وتبعه الأشموني<sup>(١٠٥)</sup>.

خامساً: يبين المعري أن حذف (أل) أيسر من حذف أداة النداء في باب هذه الأسماء، فقال: «إلا أنه لا يمتنع أن يحذف منه الألف واللام في النداء؛ لأنه سمي

وهما فيه، كما قالوا: الضحاك والعباس، فكأن حذف الألف واللام منهما أيسر منه في قولك: رجل أقبل. والنحويون يرون ذلك من الضرورات»<sup>(١٠٦)</sup>.

ويتعلق في هذا الباب مسألة التابع لاسم الإشارة الواقع نعتاً لـ(أي)؛ إذ اشترط كثير من العلماء أن يكون مقترناً بـ(أل) كقولنا: يا أيهذا الرجل، بيد أنهم ذكروا أن ابن مالك لا يشترط ذلك تبعاً لابن عصفور<sup>(١٠٧)</sup>. والحق أن ابن مالك نص على هذا في غير كتاب من كتبه، قال في شرح التسهيل: «أو اسم إشارة عار من الكاف، كقول الشاعر:

أَيُّهَذَا كُلاً<sup>(١٠٨)</sup> [البيت] والأكثر أن يجمع بين اسم الإشارة وذو الألف واللام، كقول الفرزدق<sup>(١٠٩)</sup>:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي عَنْ أَرْوَمِي<sup>(١١٠)</sup> .. أَجِدَّكَ لَمْ تَعْرِفْ فَتُبْصِرُهُ الْفَجْرَا

... ويساوي اسم الإشارة أيّاً في وجوب رفع صفته، واقتراها بالألف واللام الجنسيتين. ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف»<sup>(١١١)</sup>. وتبعه غير واحد منهم: ابن هشام<sup>(١١٢)</sup>، وابن القيم<sup>(١١٣)</sup>، والنجار<sup>(١١٤)</sup>.

والحقيقة أن غالب العلماء نقلوا رأي ابن مالك دون طعن، وذكر أن ابن الضائع نص على اشتراط ذلك<sup>(١١٥)</sup>، وعلاوة على هذا فإنهم لم يؤوّلوا النص الظاهر، بيد أن الذي أنكر على ابن مالك هو أبو حيان، إذ قال: «وهذا البيت الذي أنشده المصنف وغيره دليلاً على أن (أيّاً) توصف باسم الإشارة وحده دون وصف بما فيه (أل) قد بنى عليه المصنف وابن عصفور جوازاً: يا أَيُّهَذَا، دون وصف وهو بيت غاية في الندرة، وينبغي ألا تبني عليه قاعدة، وأن يُتَأَوَّلَ على حذف الموصوف ضرورة، تقديره: أَيُّهَذَا الرجلان»<sup>(١١٦)</sup>. ثم ذكر العديد من الشواهد على وصف اسم الإشارة بما فيه (أل).

إنّ المدقق فيما سبق من أقوال يجد أنّ ما نسب لابن مالك في واقع الأمر ليس له، وما تحاملُ أبي حيان إلا لما نعلمه من موقفه من ابن مالك، والصواب أنّ هذا الرأي للفراء، وعليه فهو رأي كوفي، وقد نقله ثعلب إذ قال: «قال الفراء: يا أيُّهَذَا اكَتَفُوا بِالرَّجْلِ مِنْ ذَا، وَبِذَا مِنَ الرَّجْلِ، وَيَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا فَيَقُولُونَ: يَا أَيُّهَذَا الرَّجْلِ، وَأَنْشُد:

أَيُّهَذَا كُلاً زَادَكُمَا وَذَرَانِي وَغِيلاً فَيَمْنُ يَغْلُ

فجاء بهذا وأسقط الرجل»<sup>(١١٧)</sup>. وجاء في النص ذاته أنّ الفراء نقل أنهم يقولون: يا أيُّهَذَا أَقْبَلُ، وهذا يقوي ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من جواز الاستغناء عن وصف اسم الإشارة بما فيه (أل)، وقد جعل هؤلاء العلماء هذا من باب القليل مقابل الكثير. وقد علمنا سابقاً أنه إذا قصد نداء اسم الإشارة، وقدر الوقف عليه وعرفه المخاطب بدون نعت، فلا يلزم نعتة.

### وصف تابع (أيّ):

تناول العلماء مسألة متعلقة بوصف وصف (أيّ)، وكانت محل خلاف بينهم؛ إذ منهم من أطلق الحكم دون تفصيل، ومنهم من فصل المسألة، والذين فصلوا اختلفوا أيضاً فيما بينهم. وبداية لدينا مستويان من وصف الوصف، وهما: وصف الوصف بالمفرد: يا أيُّهَا الرَّجْلُ (الطويل). و وصف الوصف بالمضاف: يا أيُّهَا الرَّجْلُ (ذو المال).

لقد كان سيبويه أول من حكم بالرفع على هذه الصفات، فقال: “واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وُصِفَتْ بمضاف أو عُطِفَ على شيء منها، كان رفعاً، من قبل أنه مرفوع غير منادى. واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعلٍ أو ابتداء، أو

تبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال... فمن ذلك قول الشاعر<sup>(١١٨)</sup>:

يا أَيُّهَا الجاهلُ ذو التَّنْزِيِّ<sup>(١١٩)</sup>

وتبعه في ذلك عدد من العلماء منهم: ابن مالك<sup>(١٢٠)</sup>، والمرادي<sup>(١٢١)</sup>، والأزهري<sup>(١٢٢)</sup>.

وذهب المبرد إلى التفصيل في هذه المسألة، فقال: “فإن الذي يختار الرفع؛ وذلك لأن الرجل مرفوع غير مبني، و(ذو التنزي) نعت له فهو بمنزلة قولك جاءني الرجل ذو المال. والنصب يجوز على أن تجعله بدلا من أي فكانك قلت يا أيها الرجل يا ذا التنزي... وأما قوله يا أيها الرجل ذو الجملة فلا يجوز أن يكون ذو الجملة من نعت (أي) لا تقول: يا أيها ذا الجملة؛ وذلك لأن المهمة معارف بأنفسها فلا تكون نعتها معارف بغيرها لأن النعت هو المنعوت في الحقيقة<sup>(١٢٣)</sup>. فالمبرد تناول المضاف فقط، فإن كان نعتا للرجل فحكمه الرفع، وإن نصبت فعلى أن يكون بدلا من (أي) على المحل، ولكن يفهم من كلامه أنه لو كان نعت النعت مفردا (يا أيها الرجل الطويل) لجاز النصب نعتا ل(أي) على المحل، فهو معرفة بذاته. وقد روي توجيه النصب عن الأخفش<sup>(١٢٤)</sup> سابقا للمبرد، وتبعه في هذا: ابن السراج<sup>(١٢٥)</sup>، وابن الوراق<sup>(١٢٦)</sup> وابن الأثير<sup>(١٢٧)</sup>. وابن الشجري<sup>(١٢٨)</sup>، مخالفا بهذا الرأي رأيه السابق الذي أوجب فيه الرفع<sup>(١٢٩)</sup>.

وجاء أبو حيان فسلك مذهبا آخر في هذا الباب؛ إذ يرى<sup>(١٣٠)</sup> أن المفرد والمضاف يقعان نعتا (للرجل) ويكونان مرفوعين: يا أيها الرجل الطويل ويا أيها الرجل ذو المال. ويجوز في المفرد أن يكون نعتا ل(أي) وليس بدلا كما قال سابقوه، وهذا النعت يجوز فيه الرفع والنصب؛ فالرفع على اللفظ، والنصب على المحل (محل أي): يا أيها الرجل الطويل، ويا أيها الرجل الطويل. أمّا المضاف

فيكون أيضاً نعتاً لـ(أيّ) بيد أنه لا يجوز فيه إلا النصب على موضع (أيّ): يا أيّها الرجلُ ذا المالِ. واستأنس أبو حيان بقول ابن أصبغ، فقال: “وذكر ابن أصبغ أن جواز النصب في الصفة المكررة باتفاق من النحويين. ويعني إذا كانت الصفة محمولة على أي على موضعها، وإذا كانت غير مضافة فإنها إن تبعت الصفة الأولى رفعت وصفا لها، وإن كانت مضافة نصبت»<sup>(١٣١)</sup>.

ولقد توقف ناظر الجيش عند كلام أبي حيان فلم يرق له، فقال: إنّ النصب -يقصد في باب المضاف- فيه على الموضع، ولم يتجه لي ذلك؛ لأنه لو جاز مراعاة الموضع بالنسبة إلى الثاني -يقصد ذا المال- لجاز مراعاته بالنسبة إلى الأول -يقصد الرجل- وإن كان الوصف مفرداً فالظاهر وجوب الرفع حملاً على لفظ (أيّ). لكن الشيخ ذكر أن النصب جائز حملاً على موضع (أيّ) ولم يظهر لي وجه ذلك، وكيف يكون لـ(أيّ) موضع بالنسبة إلى الوصف الثاني ولا يكون لها موضع بالنسبة إلى الوصف الأول. إلا أن يقال: لما تم الكلام بذكر الوصف الأول أمكن مراعاة الموضع لأن الموضوع إنما يراعى بعد تمام الكلام كما تقدم. وفي ذلك نظر، لأن (أيّاً) إنما أتى بها وصلة لنداء ما بعدها فصورتها صورة المنادى، وليست بمناداة، وإذا لم تكن مناداة فكيف يتحقق لها موضع؟»<sup>(١٣٢)</sup>.

إنّ الأسئلة التي طرحها ناظر الجيش، أسئلة مشروعة تشير إلى أنّ التعامل مع هذه التركيب كان على أساس اللفظ المفرد المنفصل عن الآخر، فجعل لـ(أيّ) محلاً يبنى عليه النصب، مع أنها وصلة فقط، ومع أنها هي وما بعدها كالكلمة الواحدة -هذا على حدّ قولهم- أمّا سيبويه ومن تبعه في جعله الرفع واجباً، قد خالف النقل؛ إذ روي البيت الذي استشهد به بالنصب كما جاء عند ابن الشجري<sup>(١٣٣)</sup>، وأجازته العلماء باتفاق النحويين كما رأينا.

## – موقع اللفظ التابع ل(أَيِّ) من الإعراب:

لقد أخرجت هذا الكلام عن تابع (أَيِّ) مع أنه أسبق من حيث ترتيب الجملة من وصفه؛ أي وصف تابع (أَيِّ) كي نطلع على مدى الخلاف بين العلماء في مسألة محل (أَيِّ) من الإعراب، وما سبقه من كلام عن جواز نصب تابع أي عند الماضي، كما نقلنا -سابقًا- آراء العلماء في نوع (أَيِّ) من جهة، وتركيب (يا أيها الرجل)، ونريد أن نعرف توجيههم الإعرابي لكلمة (الرجل) وما شاكلها، وذلك على اعتبارها (وصلة) لا على كونها موصولة؛ فهناك عدة مذهب في هذا المقام، بل لقد تعددت الإعرابات في المذهب الواحد، وهي على النحو الآتي:

أولاً: أن يكون صفة ل(أَيِّ): وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه؛ وذلك أنّ الاسم الواقع بعد (أَيِّ) تبع حركتها، وعليه فهو تابع بلا شك، فلمّا لم يتم الكلام بـ(أَيِّ)، وكان بلا رابط لم يكن عطفاً، ”واتفقوا على أنه لا يكون بدلا لعدم استقلال أي بالنداء“<sup>(١٣٤)</sup>. فبقي أن يكون عطف بيان أو نعتاً، فاختره سيبويه، وقد ذكر ذلك في العديد من المواضع في الكتاب، ومنها قوله: “باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان. فأئني ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا“<sup>(١٣٥)</sup>. وقد تبع هذا الرأي غالب العلماء، ومنهم: الزجاج<sup>(١٣٦)</sup>، والنحاس<sup>(١٣٧)</sup>، وابن الوراق<sup>(١٣٨)</sup>، وابن جني<sup>(١٣٩)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٤٠)</sup>، وابن مالك<sup>(١٤١)</sup>، وابن القيم<sup>(١٤٢)</sup>، والأزهري<sup>(١٤٣)</sup>، والسيوطي<sup>(١٤٤)</sup>، والنجدي<sup>(١٤٥)</sup>، والمفهوم من كلام المبرد<sup>(١٤٦)</sup>.

ويؤكد الشاطبي هذا الرأي فيقول: “إن ذا الألف واللام الواقع بعد (أَيِّ) صفة مطلقاً، كان مشتقاً أو جامداً. أما إذا كان مشتقاً فظاهر إن قلنا: إنه

ليس على حذف الموصوف، نحو: يا أيها الفاضل. وأما إذا كان جامدًا فكذلك أيضًا، إلا أنهم استجازوا هنا الوصف بالجامد<sup>(١٤٧)</sup>.

**ثانيًا:** أن يكون عطف بيان؛ لأنه ليس مشتقًا وما كان منه مشتقًا فيتأول بغير المشتق وقد رجح هذا ابن السيد<sup>(١٤٨)</sup>، وقال ناظر الجيش نقلًا عن شرح المفصل لابن عمرو<sup>(١٤٩)</sup>: “قال: وإذا قلت: يا أيها الرجل، فأى منادى معرفة بالإشارة والقصد و(ها) مقحمة بين أي وصفتها، والرجل عطف بيان، ومن ذكر أنه وصف فتسامح. نص عليه ابن جني<sup>(١٥٠)</sup> وغيره<sup>(١٥١)</sup>.”

**ثالثًا:** التفصيل في الرأيين السابقين؛ فإن كان مشتقًا فهو نعت وإن كان جامدًا فهو عطف بيان<sup>(١٥٢)</sup>، ورجح هذا الرأي كل من الأشموني<sup>(١٥٣)</sup>، والنجار<sup>(١٥٤)</sup>.

**رابعًا:** أن يكون خبرًا وهذا ما ذهب إليه الكوفيون - كما رأينا سابقًا - ولذا فإن جملة (يا أيها الرجل) هي في الأصل يا أيُّ + هذا الرجل، وعليه فالرجل خبر لاسم الإشارة، والجملة تفسيرية ل(أيُّ)<sup>(١٥٥)</sup>.

**خامسًا:** أن يكون (الرجل) نعتًا لاسم الإشارة الذي هو (ها) وهو مذهب ابن كيسان، أي: يا: (أداة نداء) أيُّ: (منادى) ها = هذا (نعت لأيُّ) الرجل: (نعت لهذا)<sup>(١٥٦)</sup>.

ولعلنا نقول: إنَّ الراجح من هذه الآراء هو كون (الرجل) من التوابع، أمَّا رأي الكوفيين وابن كيسان فقد بينا ما عليهما من مآخذ عند حديثنا عن أصل التركيب، لكن الحكم على (الرجل) أنه من التوابع كما رأينا سابقًا ليس محل اتفاق من الجميع من حيث نوعية التابع، ومنشأ الخلاف مبني على أساس نوع اللفظة، أهي مشتقة أم جامدة؟ وعليه هل هو نعت أم عطف بيان؟

ويجدر بنا أن نقف عند الفرق بين النعت وعطف البيان؛ ليتسنى لنا ترجيح أقرب هذه الآراء إلى الصواب، أمّا الفرق بينهما<sup>(١٥٧)</sup> فقد:

١- سمي عطف البيان بذلك؛ لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول، ويشبه أن يكون مرادفًا؛ للأول؛ لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان.

٢- ويشترط فيه أن يكون جامدًا، بخلاف النعت؛ فإنه لا يكون إلا مشتقًا، أو مؤولًا به.

٣- والنعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته، ومعنى فيه، أو في سببها. أما عطف البيان؛ فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه.

ونحن نرى أنّ التركيب إمّا أن يتبع بمشتق أو بجامد فيقال: يا أيّها الرجل، ويا أيّها الفاضل، وفي كلا الحالتين نحن نعلم أنّ المنادى في الحقيقة هو الاسم الثاني، و(أيّ) شديدة الإبهام، فالمسألة ليست من باب: جاء زيدٌ الطويلُ ولا من باب جاء أبو حفص عمر، فاللفظ الأول في كلا الجملتين يحمل دلالة في ذاته ومستقل عن الثاني، وبالتالي فإنني في الواقع لا أنعت أيّا ولا أعطف عليها، ولكن لما كانت الحركة حركة إتياع، وأصبح حين الاختيار من التوابع محصورًا بين هذين، كان ما كان من الحكم، إذ هو قائم على مبدأ اللفظ لا الدلالة، وعليه فلا صحة - برأبي - للنظر إلى شروط الاسم الواقع نعتًا أو عطف بيان، وتطبيق هذه الشروط على هذا التركيب المغاير، وإذا كان العلماء يعربون (أيّا) بأنها منادى مبني على الضم في محل نصب والمنادى حقيقة الرجل أو الفاضل «وإنما كان: يا أيّها الرجل، هو الأصل لقولك: يا رجل، لأن المقصود نداء المعرفة»<sup>(١٥٨)</sup>، فلماذا لا يكون بدلًا؟ ونحن قد رأينا أن (أيّا) تحتل موقع الوصلة فقط؛ فنصل من خلالها للمنادى فهو المنادى إذن، ولما لم أستطع حذفها أصبحت لازمة تحمل

دلالة الثاني والثاني يحل محلها معني وهو شرط صحة البدلية. أو منادى مبني على الضم و(أي) وصلة زائدة لازمة لا محل لها من الإعراب؛ ولقد رأينا سابقاً ناظر الجيش يستغرب من كون (أي) لها محل، إذ كيف يراعى المحل في الوصف الثاني ولا يراعى في الوصف الأول؟

وأقول: لقد أعرب العلماء تركيب (يا أيهذا الرجل) بقولهم: أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: للتنبيه، وذا: صفة أي في محل رفع، والرجل: صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضممة ظاهرة. فإذا كانت (أي) = (ذا) و(ذا) = (الرجل) ف(الرجل) = (أي) والرجل نعت أو عطف بيان وكل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، ولو أنّ (أي) مبهمة و(ذا) مبهمة بيد أن (أيًا) أشد إبهاماً من أسماء الإشارة<sup>(١٥٩)</sup>، والرجل وضح (ذا)، فكان توضيح الدلالة جاريًا بالتدرّج.

وإنما قلت ما قلت اعتماداً على قول سيويوه: «لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت يا رجل»<sup>(١٦٠)</sup>. فماذا يقصد بقوله التفسير؟ هل النعت هو التفسير؟ إنّ التفسير أداة لتوضيح مبهم مثل التمييز، الذي إن حذف بقي المبهم على إبهامه، وليس النعت كذلك إذ يمكن الاستغناء عنه ولا يضر بأصل الدلالة. وعلى قول الرماني: «لأن (أيًا) وصلة إلى ذكر ما فيه الألف واللام في النداء، يصلح أن تذكر، ويصلح أن تترك في النداء، فيقال: يا أيها الرجل، ويا رجل»<sup>(١٦١)</sup>. فلو قابلنا بين جملة النعت وجملة النداء هنا فكانت أي منادى تساوي المنعوت في جملة أخرى، هل يجوز لنا حذف المنعوت وبقاء النعت، وتبقى الدلالة واحدة؟

واعتمدت على قول أبي حيان: «ويجوز أن يوصف (أي) باسم الإشارة فتقول: يا أيهذا... ويجوز (يا أيهذا الجملة) بدلاً من (أي) لا صفة لهذا»<sup>(١٦٢)</sup>. فالجملة الواقعة بعد اسم الإشارة بدل من (أي) واسم الإشارة في الحقيقة هو (أي) وهو المنادى، فكيف يكون ما بعده بدلاً لـ (أي) ولا يكون بدلاً له؟ ونحن نقول: جاء هذا زيداً، ونعرب زيداً بدلاً من اسم الإشارة، والجملة في الحقيقة: أنادي أيّاً، أي: أنادي الرجل.

وقد نقل ناظر الجيش لنا قول ابن عمرو في مسألة الوصف فقال: «قال -يقصد ابن عمرو-: لأن اسم الإشارة يوصف بما توصف به أي فقولهم: يا أيهذا الرجل كان اسم الإشارة توكيداً لأبي. قال ابن جني<sup>(١٦٣)</sup>: أصحابنا يستضعفون وصف أي في النداء بهذا، لأنها مبهمّة ومحتاجة إلى الصفة، وهذا مبهم محتاج إلى موضح فلم يكن في القياس أن ينفي الإبهام بمعرف في الإبهام، لكنه لما كان هذا هنا موصوفاً بما فيه الألف واللام صار الاعتماد على الصفة واستهلك هذا بينهما انتهى كلام ابن عمرو»<sup>(١٦٤)</sup>. ويعلق ناظر الجيش على ما نقله ابن عمرو من كلام لابن جني قائلاً: «وأنت إذا تأملت كلام ابن جني هذا علمت أنه كلام من وفق وسدد وأطلع الله تعالى على خفايا الحكمة من اللغة العربية»<sup>(١٦٥)</sup>. وبهذا الكلام نرى أن مسألة الاتفاق على كون اسم الإشارة يقع صفة لأي أمر كان محل رفض لدى العلماء.

والكلام السابق لابن جني مستوحى من كلام أبي عمر ومن شيخ ابن جني أبي علي، إذ «روى عن الفارسي أنه قال: كنت قديماً أستوحش من وصف (أي) بـ(ذا) وأرى أنه لا فائدة فيه، لأنهما معاً مبهمان، حتى رأيت لأبي عمرو في بعض كتبه مثل الذي أنكرت. قال بعضهم: قلت لأبي علي: إلا أن انضمام (الرجل) إليه هو الذي يفيد اختصاصاً قال: فهذا يقع بـ(الرجل) فأبي حاجة بنا

إلى (هذا)؟ قال ابن خروف: وهذا من أبي عمرو وأبي علي تحكم، ورد لما قالت العرب واستحسنته»<sup>(١٦٦)</sup>. نعم لقد أتبع العرب (أيًّا) اسم الإشارة لكنها لم تقل هذا وصف له، فأين التحكم وأين الرد في كلامهما؟

## الخاتمة:

وبعد هذا العرض لـ(أَيِّ) الوصلة لنداء ما فيه (أل) ودراسة التركيب الندائي الواقعة فيه، وبيان آراء العلماء فيها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

أولاً: إنّ القول بأنّ (أَيِّ) في جملة (يا أيُّها الرجل) صلة لا وصلة لنداء ما فيه (أل) رأي نسب للأخفش، وبذل العلماء جهداً كبيراً لردّه أو للدفاع عنه دون قبوله، وهو ليس له وإنما سبق إليه.

ثانياً: تعددت الآراء في ماهية الـ(ها) الملحقّة بـ(أَيِّ) وهذا التعدد يشير إلى عدم وجود دليل مادي، يرجح صحة رأي على آخر، ونظنّ أنّ الصواب أنّها تولدت من ألف الوصل في المعرف بعد (أَيِّ)؛ إذ إنّ الصعوبة النطقية التي جلبت لأجلها (أَيِّ) للوصول لنداء المعرف بأل بقيت حاضرة، والمسهل لهذا الأمر وجود الـ(ها).

ثالثاً: إنّ رأي المازني المجوز لنصب تابع (أَيِّ) رفض من قبل العلماء لعدم ورود السماع لديهم، وقد أوردنا أدلة تؤكّد وجود السماع فيه من جهة، وأنه ليس للمازني بل هو رأي سبق إليه من جهة أخرى.

رابعاً: إنّ الاستغناء عن وصف اسم الإشارة بما فيه (أل) أمر يؤكّده السماع، والحقيقة أنّ هذا الرأي ليس لابن مالك تبعاً لابن عصفور، بل هو للفراء.

خامساً: إنّ نداء العلم المنقول المقترن بـ(أل) التي للمح الصفة أو للغلبة ينادى بحذف (أل) أو بـ(أيُّها)، والإحصاء يظهر أنّ الأمر مبني على القلة والكثرة لا على المنع. كما أنّ النداء بـ(يا أيُّها) يمكن أن يشير إلى دلالة التعظيم للصفة مما هو ليس في (يا) وحدها.

**سادساً:** اختلف العلماء في مسألة (وصف وصف) أيّ؛ فأوجب سيبويه ومن تبعه الرفع، والسماع يخالفهم، كما أنّ (أيّ) لا محل لها يراعى، ثم أعربت (أيّ) منادى مبني على الضم في محل نصب. وأجاز غيره النصب لورود السماع وللخروج من إشكال اعتبار المحل على أن يكون (وصف الوصف) بدلاً من (أيّ) لا نعتاً لها. وأجاز أبو حيان أن يكون المنصوب نعتاً ل(أيّ) على المحل. وبهذا نرى مدى الخلاف في مسألة (محل أيّ).

**سابعاً:** كان إعراب التابع ل(أيّ) محل خلاف بين العلماء؛ إذ أعربه سيبويه وصفاً مطلقاً، سواء أكان جامداً أم مشتقاً، ورأى ابن عمرون أنه عطف بيان والجامد يؤول بالمشتق، وتبعه ابن السيد، في حين فصل غيره بينهما؛ فجعل الجامد عطف بيان والمشتق نعتاً، ونظن أنه لا إشكال في إعرابه منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه المنادى في الحقيقة، وعليه تعدّ (أيّ) وصلة لا محل لها من الإعراب، أو أن يعرب بدلاً منها.

## الهوامش والتعليقات:

- (١) الرسالة منشورة في: مجلة آفاق الثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، السنة العاشرة، ع (٣٩)، ٢٠٠٢م. ١٧٣-١٩٧.
- (٢) هذا البحث منشور في: مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ع (١٥)، ٢٠١٥م. ٦١-١٢٠.
- (٣) نشرت هذه الرسالة من قبل: دار عمار، عمان، الأردن، دار الفيحاء، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٨٦م.
- (٤) انظر: ٣٨-٤٠.
- (٥) نشر هذا البحث في: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ج (١٥) ع (٢٧) ١٤٢٤هـ. ٦١٣-٦٧٩.
- (٦) نداء ما فيه (أل) مسألة خلافية بين العلماء، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٤٦) ١/ ٢٧٤-٢٧٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧/ ٣٥٥٦ وما بعدها.
- (٧) لم أجد هذا المصطلح - في حدود اطلاعي - إلا عند عبد الغني الدقر في معجم النحو، ٧٩.
- (٨) الكتاب، ٢/ ١٠٦.
- (٩) انظر على سبيل المثال: الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٢١، والمبرد، المقتضب، ٤/ ٢٦٦-٢٦٧. والزجاج، معاني القرآن، ١/ ٩٨، ٣/ ٤٠٩، والنحاس، إعراب القرآن، ١/ ١٩٧، والسيراfi، شرح كتاب سيبويه، ٢/ ١٧٧، و٢/ ٣٣٩، وابن الوراق، علل النحو، ٣٥٤، والرماني، شرح كتاب سيبويه، ١/ ٢٧٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٣٢٢، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٩، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٠٩.
- (١٠) الشاطبي، المقاصد الشافية. ٥/ ٣١٠.
- (١١) علل النحو، ٣٤٥. وانظر أيضاً في تعليل اختيار (أي) دون غيرها من المبهمات: الإستراياذي، رضي الدين، شرح الكافية، ١/ ٣٧٤-٣٧٥.
- (١٢) انظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٨، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٩٦، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣/ ٤٣.
- (١٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ البقرة: ٢١.
- (١٤) معاني القرآن، ١/ ٩٨-٩٩.

(١٥) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ البقرة: ١٥٣.

- (١٦) الزجاج، معاني القرآن، ١ / ٢٢٨-٢٢٩.
- (١٧) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٩٦.
- (١٨) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٢.
- (١٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٣٢٣.
- (٢٠) انظر هذه الاعتراضات (بتصرف) في: ابن يعيش، شرح المفصل، ١ / ٣٢٣. ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ٣ / ٤٠٠، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٨، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٢، والأشْمُونِي، شرح الأشْمُونِي ٣ / ٣٤.
- (٢١) انظر هذه الردود (بتصرف) في: أبي حيان، التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٩٠-٢٩٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٠٩، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٢-٥٣.
- (٢٢) التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٩١.
- (٢٣) التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٩١.
- (٢٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١٠٩.
- (٢٥) النساء: ٥٨.
- (٢٦) الأخفش، معاني القرآن، ١ / ٣٩.
- (٢٧) الكتاب، ٢ / ٣٩٨.
- (٢٨) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٣٣٩-٣٤٠.
- (٢٩) الكتاب، ٢ / ١٨٨-١٨٩.
- (٣٠) السابق، ٢ / ١٩٧.
- (٣١) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣ / ٣٩٨ (بتصرف).
- (٣٢) إعراب القرآن، ١ / ١٩٧.
- (٣٣) المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٠.
- (٣٤) همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (٣٥) الزجاج، معاني القرآن، ١ / ٢٢٨.
- (٣٦) الأمالي، ٢ / ٣٧.
- (٣٧) المرجل، ١٩٤.

- (٣٨) شرح المفصل، ١ / ٣٣٩.
- (٣٩) توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٥.
- (٤٠) المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٠.
- (٤١) شرح الأشموني، ٣ / ٣٤.
- (٤٢) همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (٤٣) رسالة أيّ المشددة، ٣٨.
- (٤٤) معجم النحو، ٧٩.
- (٤٥) التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٨.
- (٤٦) علل النحو، ٣٤٦.
- (٤٧) الأمالي، ٢ / ٨٤٨.
- (٤٨) ابن الشجري، الأمالي، ٢ / ٣٦٤.
- (٤٩) البيت من بحر الرمل وهو بلا نسبة في: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣ / ٣٩٩، وأبي حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٤، والعيني، المقاصد النحوية، ٤ / ١٧١٧.
- (٥٠) مجالس ثعلب، ص ٤٢. وانظر: أبا حيان، التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٩، وارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥، والأشموني، شرح الأشموني، ٣ / ٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٢.
- (٥١) أبو حيان، التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٩.
- (٥٢) السابق نفسه. وانظر: ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥، والأشموني، شرح الأشموني، ٣ / ٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٢.
- (٥٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥.
- (٥٤) حسن، عباس، النحو الوافي، ٤ / ٥١.
- (٥٥) النجدي، رسالة أيّ المشددة، الحاشية، ٣٨.
- (٥٦) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ٢٤٩٥.
- (٥٧) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٥٨.
- (٥٨) ورد هذا التركيب في العديد من الشواهد الشعرية، انظر على سبيل المثال: أبا حيان، التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٧-٢٨٨.
- (٥٩) توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٦.
- (٦٠) الكتاب، ٢ / ١٨٨.

- (٦١) أمالي ابن الشجري، ٢ / ٣٦٣.
- (٦٢) قدمنا رأي من قال بالبناء لأن بعض من قال بالإعراب كان ردًا عليه.
- (٦٣) السابق، ٢ / ٣٦٤. وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (٦٤) معاني القرآن، ١ / ٩٨.
- (٦٥) ابن الشجري، الأمالي، ٢ / ٣٦٥.
- (٦٦) انظر: إرشاد السالك، ٢ / ٦٧٥.
- (٦٧) الأمالي، ٢ / ٣٦٧-٣٧٠ (بتصرف).
- (٦٨) انظر صفحة: ٧٤٥. ويرى ابن هشام أنّ مذهب سيبويه يقضي بأنّ (لا) في لا رجل غير عاملة لافي الاسم ولا في الخبر؛ لأنّها صارت كالجزء من الكلمة، والقياس هنا على قولهم: يا زيدُ الفاضلُ، فرفعُ الفاضلِ على المشاكلة، ولو كان على المحل لنصب.
- (٦٩) رسالة أيّ المشددة، ٣٩.
- (٧٠) انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٤ / ٩٧ و١٢٤.
- (٧١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣ / ٢٢٣.
- (٧٢) النحو الوافي، ٤ / ٤٧.
- (٧٣) معاني القرآن، ١ / ٩٨-٩٩.
- (٧٤) السابق، ١ / ٢٢٨-٢٢٩.
- (٧٥) السابق، ٣ / ٤٠٩.
- (٧٦) بن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣١٨.
- (٧٧) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية، ص ٤١٠.
- (٧٨) الشاطبي، المقاصد، ٥ / ٣١٤.
- (٧٩) ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٥. وانظر: أبا حيان، التذيل والتكميل، ١٣ / ٢٩٣، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦٣، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (٨٠) انظر: أبا حيان، التذيل والتكميل، ١٣ / ٢٩٢، والمرادي، توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٧.
- (٨١) انظر هذه القراءة في: الجاحظ، البيان والتبيين، ٣ / ٢٥٧، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ٤٥٠، وأبي الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، ١ / ٣٤ و١٦٥.
- (٨٢) الاقتراح، ص ٦٧-٦٨.
- (٨٣) انظر: حاشية رسالة أيّ المشددة للنجدي، ص ٣٩.

- (٨٤) سبأ: ١٠. قرأ روح وزيد عن يعقوب: «يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ» بالرفع مثل قراءة عبيد بن عمير والأعرج وغيرهما. وقرأ الباقون ورويس (وَالطَّيْرُ) بالنصب. النيسابوري، أبو بكر، المبسوط، ٣٦١.
- (٨٥) الفراء، معاني القرآن، ١/ ١٢١.
- (٨٦) السابق، ٢/ ٣٥٥.
- (٨٧) الجمحي، ابن سلام، طبقات الشعراء، ص ٢٤.
- (٨٨) انظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٦، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥/ ٣١٨. والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٥١.
- (٨٩) ابن الوراق، علل النحو، ٣٤٦-٣٤٧.
- (٩٠) الحجر: ٦.
- (٩١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٩.
- (٩٢) المرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٨. وانظر: شرح الأشموني، ٣/ ٣٤، والنجار، ضياء السالك، ٢/ ٢٦٧.
- (٩٣) ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٩٤. وانظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٨، وشرح الأشموني، ٣/ ٣٤.
- (٩٤) الكتاب، ٣/ ٣٣٤.
- (٩٥) السيرافي، شرح كتاب سيويه، ٤/ ٩٠. وانظر أيضًا: الفارسي، التعليقة، ٢/ ١٥٣، أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٩٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٥٠.
- (٩٦) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٩.
- (٩٧) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥/ ٣١٨. وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/ ٣٩٩، والسيوطي، همع الهوامع، ٢/ ٥٠.
- (٩٨) ابن الأثير، البديع في علم العربية، ١/ ٣٩٧-٣٩٨.
- (٩٩) ارتشاف الضرب، ٤/ ٢١٩٣. وانظر: التذليل والتكميل، ١٣/ ٢٨٤-٢٨٥.
- (١٠٠) الزمر: ٩.
- (١٠١) الطبري، جامع البيان، ٢٠/ ١٧٤.
- (١٠٢) الكتاب، ٢/ ١٨٧.
- (١٠٣) انظر هذا الكلام مفصلاً عند: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١/ ٥٧٦-٥٧٧.
- (١٠٤) المرادي، توضيح المقاصد، ٢/ ١٠٧٨.

- (١٠٥) شرح الأشموني، ٣ / ٣٤.
- (١٠٦) المعري، اللامع العزيزي في شرح ديوان المتنبي، ٣٦٧.
- (١٠٧) انظر على سبيل المثال: المرادي، توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٧، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣٢٠، والجوجري، شرح شذور الذهب، ١ / ٣٢٣، والأشموني، ٣ / ٣٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥١. والحقيقة أنني بحثت في كتب ابن عصفور المتاحة فلم أجد هذا الرأي.
- (١٠٨) سبق ذكره وتخرجه ص: ٤٩.
- (١٠٩) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص ٢٨٢.
- (١١٠) أرومتي أي: أصلي.
- (١١١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣ / ٣٩٨-٤٠٤. وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣٢٠، وابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، ٢٨١-٢٨٢.
- (١١٢) شرح شذور الذهب، ١ / ١٩٨-١٩٩.
- (١١٣) إرشاد السالك، ٢ / ٦٧٧.
- (١١٤) ضياء السالك، ٣ / ٢٦٧.
- (١١٥) انظر: أبا حيان، التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٨، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥١.
- (١١٦) التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٧. وانظر: ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٤.
- (١١٧) مجالس ثعلب، ص ٤٢.
- (١١٨) الرجز لرؤبة في ديوانه، ص ٦٣. والتنزي: نزوع الإنسان إلى الشر.
- (١١٩) الكتاب، ٢ / ١٩٢.
- (١٢٠) شرح الكافية الشافية، ٣ / ١٣١٩.
- (١٢١) المرادي، توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٩.
- (١٢٢) الأزهري، شرح التصريح، ٢ / ٢٢٩.
- (١٢٣) المقتضب، ٤ / ٢١٩. وانظر: ٤ / ٢٦٧.
- (١٢٤) انظر: الأصول في النحو، ١ / ٣٧٦.
- (١٢٥) انظر: السابق، ١ / ٣٧٥-٣٧٦.
- (١٢٦) انظر: علل النحو، ١ / ٣٤٦.
- (١٢٧) انظر: البديع، ١ / ٤٠٢.
- (١٢٨) انظر: الأمالي، ٣ / ٤٥.

- (١٢٩) السابق، ٢ / ٣٧٠.
- (١٣٠) انظر: التذليل والتكميل، ١٣ / ٢٩٣.
- (١٣١) السابق نفسه.
- (١٣٢) تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦٤.
- (١٣٣) الأمالي، ٣ / ٤٥.
- (١٣٤) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦٠.
- (١٣٥) الكتاب، ٢ / ١٨٩، وانظر: ٢ / ١٠٦ و ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥.
- (١٣٦) معاني القرآن، ١ / ٩٨، ٣ / ٤٠٩.
- (١٣٧) إعراب القرآن، ١ / ١٩٧.
- (١٣٨) علل النحو، ٣٤٤.
- (١٣٩) اللمع، ١١١.
- (١٤٠) شرح المفصل، ١ / ٣٢٢.
- (١٤١) شرح الكافية، ٣ / ١٣١٨، وشرح التسهيل، ٣ / ٣٩٩.
- (١٤٢) إرشاد السالك، ٢ / ٦٧٥.
- (١٤٣) شرح التصريح، ٢ / ٢٢٩.
- (١٤٤) همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (١٤٥) رسالة أيّ المشددة، ٣٨.
- (١٤٦) المقتضب، ٤ / ٢١٦.
- (١٤٧) الشاطبي، المقاصد، ٥ / ٣١٢.
- (١٤٨) انظر: المرادي، توضيح المقاصد، ٢ / ١٠٧٦، وشرح الأشموني، ٣ / ٣٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢ / ٥٠.
- (١٤٩) هو: محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو بن الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي، ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريباً، وسمع من ابن طبرزد، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وبرع به وتصدر لإقراءه، وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وروى عنه الشرف الدمياطي، وشرح المفصل، مات في ثالث ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة. السيوطي، بغية الوعاة، ١ / ٢٣١.
- (١٥٠) لم أجد هذا الكلام في كتب ابن جني، وقد ذكرت آنفاً أنه جعله من باب الوصف في اللمع.

- (١٥١) تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦٠.
- (١٥٢) انظر: السابق نفسه.
- (١٥٣) شرح الأشموني، ٣ / ٣٤.
- (١٥٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ٣ / ٢٦٧.
- (١٥٥) انظر: ثعلب، المجالس، ٤٢، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥، والتذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٩.
- (١٥٦) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥، والتذليل والتكميل، ١٣ / ٢٨٩.
- (١٥٧) أوضح المسالك، الحاشية، ٣ / ٣٠٩.
- (١٥٨) ابن الحاجب، الأمالي، ٢ / ٨٥٠.
- (١٥٩) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦٢.
- (١٦٠) الكتاب، ٢ / ١٨٨.
- (١٦١) شرح كتاب سيويه، ١ / ٢٢٧.
- (١٦٢) ارتشاف الضرب، ٤ / ٢١٩٥.
- (١٦٣) لم أجد هذا الكلام فيما بين يدي من كتب ابن جني.
- (١٦٤) تمهيد القواعد، ٧ / ٣٥٦١.
- (١٦٥) السابق نفسه.
- (١٦٦) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥ / ٣١٥.

## المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- الأخصف، أبو الحسن المجاشعي (٢١٥هـ) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.
- الأزهرى، خالد (٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- الإستراباذي، رضي الدين (٦٨٦هـ)، شرح الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط ١، ١٩٨٧م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأنباري، أبو البركات (٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأندلسي، أبو حيان (٧٤٥هـ) التكميل والتذليل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ٢٠١٦م.
- ثعلب، أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) المجالس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٨٧م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (٢٥٥) البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
- الجمحي، ابن سلام (٢٣٢هـ) طبقات الشعراء، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ) اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- الجوجري، شمس الدين محمد (٨٨٩هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ٢٠٠٤م.

- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) الأمالي، تحقيق: فخر الدين قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
- حسن، عباس (١٣٩٨هـ) النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (٥٦٧هـ) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م.
- الدقر، عبد الغني، معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨م.
- الدمايني، محمد بدر الدين (٨٢٧هـ) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد المفدى، ١٩٨٣م.
- الرماني، علي بن عيسى (٣٨٤هـ) شرح كتاب سيبويه (رسالة دكتوراه)، تحقيق: سيف العريفي، جامعة الإمام، الرياض، ١٩٩٨م.
- رؤبة (١٤٥هـ)، الديوان، عناية: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١هـ) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.
- السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨هـ) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق (الجزء الخامس): د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م.

- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله (٥٤٢هـ)، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩١م.
- الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ) تفسير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى (٨٥٥هـ) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- الفارسي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٩٩٠م.
- أبو الفداء، عماد الدين (٧٣٢هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض خوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، نشر ناصر خسرو، طهران.
- الفرزدق (٣٨هـ)، الديوان، شرح وضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ابن القيم، برهان الدين (٧٦٧هـ) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ١٩٥٤م.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٩٨٢م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣م.

- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (٧٤٩هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
- المعري، أبو العلاء (٤٤٩هـ)، اللامع العزيمي في شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ١، ٢٠٠٨هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف (٧٧٨هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- ابن الناظم، أبو عبد الله، (٦٨٦هـ) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك على أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- النجدي، عثمان (١٠٩٧هـ) رسالة أيّ المشددة، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الأردن، دار الفيحاء، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٨٦م.
- النحاس، أبو جعفر (٣٣٨هـ) معاني القرآن الكريم وإعرابه، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- النيسابوري، أبو بكر (٣٨١هـ) المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين (٧٦١هـ) شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين (٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

